



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1999/IG.2/5
26 November 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المؤتمر العربي للمتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية
في مجال التنمية الاجتماعية

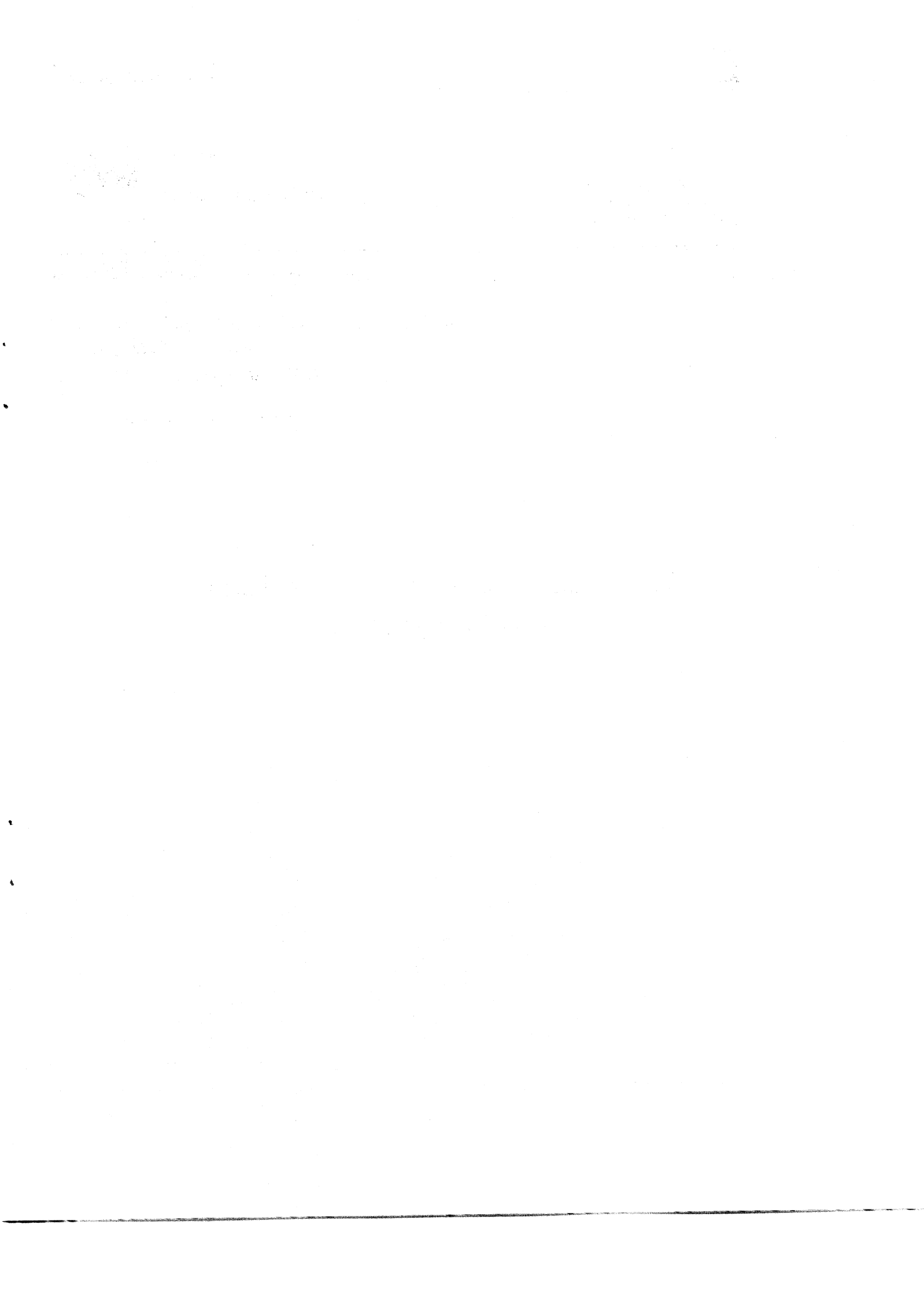
بيروت، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

2000
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية بين المؤشرات والمقومات

إعداد
د. الطاهر نبيب

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.



مقدّمة

1 - المؤشرات

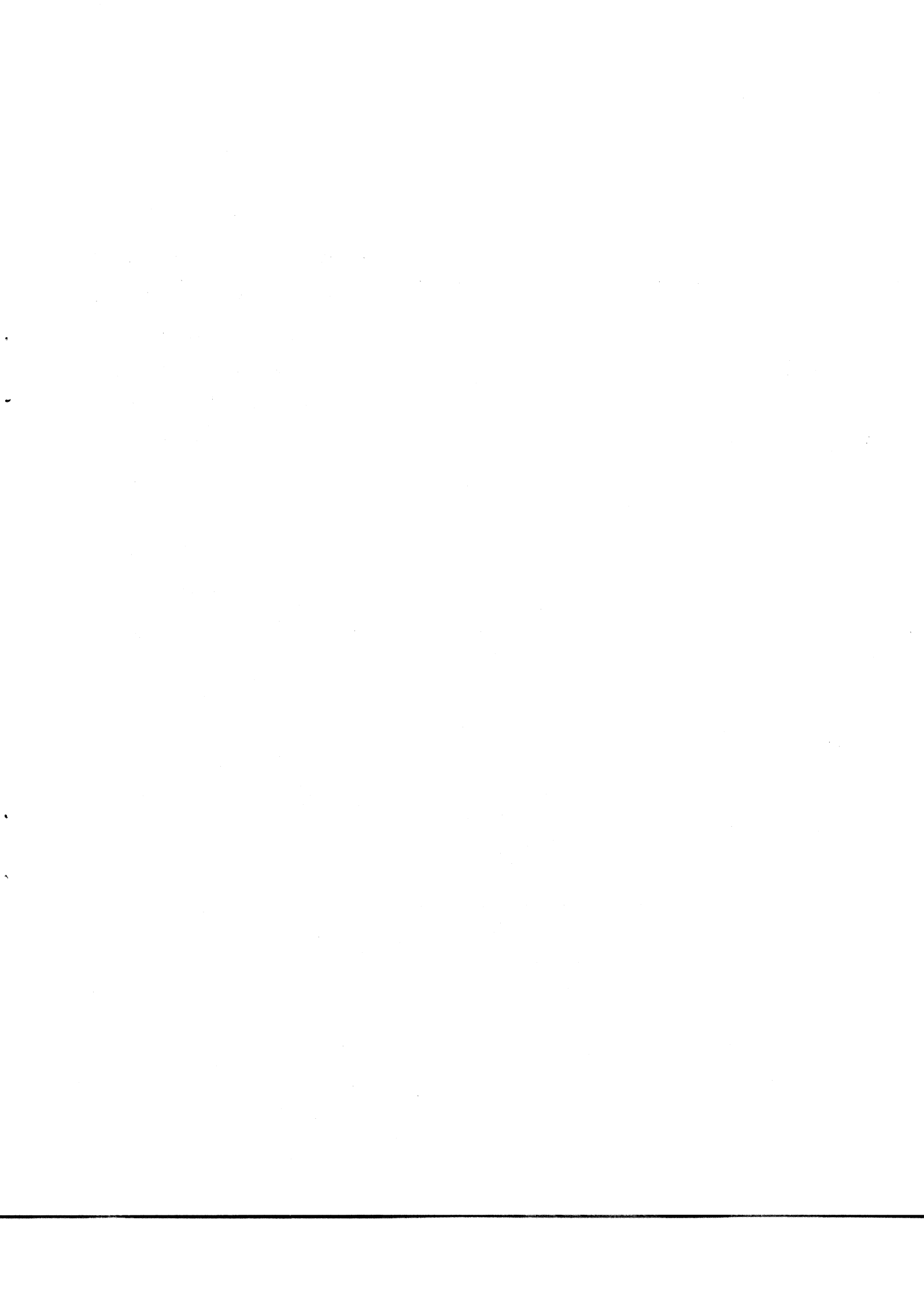
2 - التحفظات

3 - من الافرادى الى الاجمالي

4 - البشرى والاجتماعى

5 - مقومات التنمية الاجتماعية

خاتمة



مقدمة

إن مقارنة التنمية الاجتماعية، هنا، تقوم على اعتبارين بدونهما لا يستقيم التوجه الذي اتخذته هذا البحث : الاعتبار الأول أن مجموعة البلدان العربية يمكن تناولها، من منظور كلي، كمجموعة. ورغم ان هذا أمر معتاد في البحوث العربية فإنه لا ينبغي ما هو مسكوت عنه من صعوبات نظرية ومنهجية، من المفروض ان تواجه كلّ تناول إجمالي لأوضاع متباينة تباين الاوضاع العربية. لكن هذا لا حلّ له إلا في مستوى المحصلات. لذلك - وهذا هو الاعتبار الثاني - فإن التنمية الاجتماعية، هنا، منظور إليها كمحصلة مجتمعية، وهو ما يتعد بها كثيراً عن تعاريفها الضمنية السائدة كقطاعات وخدمات "اجتماعية".

لقد كان الخيار بين امرين : بين المعتاد من المؤشرات، رغم تجزئية المتوفر منها ورغم ضعف دلالاته، وبين مقومات لم يتحوّل، بعد، أغلبها إلى مؤشرات. ولقد اعتمد هذا البحث الخيار الثاني. وهو إذا كان قد استعرض، بدءاً، "مؤشرات التنمية البشرية" وبعض التحفظات عليها فذلك تيسيراً للمقارنة بين الخيارين.

أولاً : المؤشرات

سواء اكتفت التنمية باسمها هذا غير الموصوف أو وُصفت بأنها بشرية أو اجتماعية أو بغير ذلك من الأوصاف فإن مقاربتها في سياقها العالمي الذي لا تفصل عنه ضرورة نظرية ومنهجية. ذلك أن المؤشرات المعتمدة في تحليلها وفي رصد توجهاتها تختلف دلالاتها حسب السياق الذي توضع فيه - محليا أو اقليميا أو دوليا - وبالتالي حسب ضيق واتساع الزاوية التي ينظر منها إليها. وليس من شك في أن كثيراً من النتائج التي توصل إليها بعض التحليل العربية لأوضاع العالم العربي وكذلك المقترحات المنجزة عنها تحتاج إلى توثيق الربط. معطيات اقليمية ودولية لا مجرد تبيين التفاعل أو الانعكاسات وإنما لاعتماد المقارنة التي تسمح بتحديد ما قد يكون أو يُظنّ أنه "خصوصية". على أنه من البديهي أن كل المجتمعات لها خصوصياتها، فليس هذا خاصا بالعرب حتى ولو أكدوا عليه أكثر من غيرهم. إن المقارنة. وحدها، قادرة، مثلاً، على توضيح حدود بعض المقولات والصور الشائعة عن وضع عربي هو "أسوأ" ما في العالم أو عن عرب "لا مستقبل لهم". وهي مقولات وصور لا تكون إلا "عربية"، إذ هي تنقلص أو تغيب كلما تعلق الأمر بدولة عربية : لكأنّ مجموع "الإنجازات" الوطنية لا يعطي إلا "فشلاً" قومياً، في الواقع والممكن.

وبقطع النظر عن تعريفات العولمة التي لا يتسع المجال لعرضها، كما لا يتسع للتوقف عند تجلياتها، نكتفي، بدءاً، بتوصيف كمي سريع هدفه الإحساء بصورة الشبكة العالمية التي توجد فيها البلدان العربية :

مقارنة بين عالمين من البشر، بين 20% من سكان العالم يعيشون في أغنى بلدان العالم و 20% يعيشون في أفقر بلدانه (1) يتقاسم الآن سكان العالم الأول 86% من الانتاج المحلي الإجمالي (PIB) العالمي مقابل 1% لسكان العالم الثاني و45% من لحوم وأسماك العالم (مقابل 5%) و 58% من طاقاته (مقابل أقل من 4%) و 74% من خطوطه الهاتفية (مقابل 1,5%) و 84% من ورقه (مقابل 1,1%) و ففي سنة 1960 كان لدى 20% من سكان العالم المتنامين المينيسوتية، ولدى المم، ولكنها متزايدة السرعة. تدخل الـ 20% من سكان البلدان الأكثر فقراً. ثم اصبح هذا التفاوت يساوي 60 مرة سنة 1990 و 82 مرة سنة 1995 (3). وهو تفاوت يجسّمه، في نهاية الأمر، عدد ضئيل من اصحاب رؤوس الاموال : إن الـ 225 ثروة الأضحى في العالم - ومنها 11 عربية - تعادل الالف مليار دولار، أي تعادل اندخل

السنوي لـ 47% من البشر الأكثر فقراً في العالم (2,5 مليار انسان). ان ثروة أغنى ثلاثة أشخاص في العالم هي أعلى من مجموع الانتاج المحلي الاجمالي لأفقر 48 بلدا في العالم (4). وإذ يرد الحديث عن هذه الثروات فليس لما تلبه من رغبة في الثروة وانما لما أصبح لها من تحكم في مصير الناس في العالم. إن اصحابها هم "أسياد العالم" الفعليين. وقد أصبح التعريف بقائمتهم أمراً مألوفاً. (5)

في هذا التفاوت يبقى ربع البشرية في فقر أقصى حسب تعبير وثائق الامم المتحدة (6) ويبقى ما يقارب ثلث سكان البلدان النامية (3,1 مليار شخص) يعيش بأقل من دولار واحد في اليوم، كما يبقى 800 مليون شخص يشكون من سوء التغذية وما يساويهم دون خدمات صحية، ويبقى 850 مليون أمي وأكثر من 1,2 مليار من البشر بلا ماء صالح للشرب، كما يبقى ربع سكان العالم، على الأقل، تحت انظمة سياسية غير ديمقراطية، إلى غير ذلك مما يطول تعدادده. (7)

هذه الارقام، ككل الاحصاءات العامة، تغطي حقائق مختلفة. إنها لا تكشف عن التفاوت داخل مجموعتي البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، فضلاً عن أنها لا تكشف عنه داخل كل بلد. ففي البلدان الصناعية الغنية أكثر من 100 مليون شخص يعيشون دون الخط الرسمي للفقر و5 ملايين بدون مأوى و37 مليون لا يجدون عملاً وأكثر من ثلث الكهول فيها لم ينهوا المرحلة الثانية من التعليم الثانوي (8). ولو تم اعتبار التصنيف الاتسي في مؤشر التنمية البشرية لكان بيض الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى عالمياً وكان سودها في المرتبة 27 ثم كان من لهم أصول إسبانية في المرتبة 32، وراء الأورغواي (9). ثم انه رغم قرنين من النمو الاقتصادي فان 32 مليون، أي 13% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية كانوا لا يزالون، سنة 1990، دون الخط الرسمي للفقر (10). وقد أصبح الحديث عن «الاقصاء» الاجتماعي في البلدان الغنية أمراً مألوفاً منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

على أن اتساع الفجوة بين عالمي الاغنياء والفقراء، عالمياً واقليمياً ومحلياً، كساحدى محصلات نهاية القرن العشرين لا تنفي التقدم الحاصل في مجالات حيوية، عبر صيرورة لا يتراكم فيها التفاوت بشكل خطي. صحيح أن أكثر من 100 بلدا نامياً تعرض نموها ومستوى الحياة فيها، خلال العشرين سنة الماضية، إلى انهيار أقوى وأطول مما تعرضت له البلدان الصناعية خلال أزمة الثلاثينات. وهو مما أدى الى ان يكون دخل أكثر من مليار شخص أقل اليوم مما كان عليه قبل 20 ولربما قبل 30 سنة (11). وهذا في الوقت الذي ازداد فيه العالم ثراء وازداد فيه متوسط الدخل الفردي ثلاث مرات خلال الخمسين سنة الماضية (12).

لكن هذه المؤشرات، مع ما سبق ذكره، وهي كلها ذات طابع اقتصادي أساساً، قد تخفي، ما استفاد منه البشر - أينما كانوا - من مكتسبات في مجالات متفرقة. إن انهيار العشرين سنة الماضية لم يمنع أن يكون للبلدان النامية، خلال الثلاثين سنة الماضية، إيقاع "تنموي بشري" غير مسبوق فيها ويمكن مقارنته بما حققته البلدان الصناعية خلال قرن. من ذلك أن طفلاً يولد اليوم في البلدان النامية له من العمر المتوقع عند الولادة يزيد 17 سنة عما كان عليه سنة 1960 (13). وهناك بلدان عربية مثل عمان واليمن والسعودية حققت أرقاما قياسية في هذه الزيادة (14). وإذا كان معدل الوفيات لدى الاطفال هو في البلدان النامية أرفع سبع مرات مما هو عليه في البلدان الصناعية فإن هذا لا يمنع أنه انخفض بأكثر من النصف منذ 1960 (15). وتعدّ بلدان عربية كعمان والامارات وتونس والسعودية من أسرع البلدان النامية تقدماً في ذلك (16). وإذا كان الملايين لا يزالون يموتون بأمراض معدية، لعدم توفر العلاج المناسب، فإن أربعة أحماس سكان البلدان النامية لها اليوم امكانية الحصول على خدمات الصحة والماء الصالح للشرب. وإذا كان ما يزال هناك ما لا يقل عن 130 مليون طفل لا يلتحقون بالتعليم الابتدائي فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي تزايدت بالثلثين خلال ثلاثين سنة اذ مرت من 48% سنة 1960 إلى 77% سنة 1991. وينسحب هذا على مجال رفع امية الكتابة والقراءة لدى الكهول حيث مرت نسبة من 48% إلى 70% خلال الفترة من 1970 الى 1995 (17). ثم إنه إذا كانت الحريات المدنية والسياسية لا تزال مكبلة أو مزيقفة في مجمل البلدان النامية التي لا تزال تفرز ما لا يقل عن 13 مليون لاجئ فإن ثلثي هذه البلدان بدأت تعرف بشكل من الاشكال بعض التعددية او الديمقراطية النسبية، على الأقل حسب تقارير الامم المتحدة (18).

هذه كلها مؤشرات كمية متفرقة هي للايماء أكثر مما هي للتحليل. وهي، من وجهة تنموية، لا تكتسب دلالات ذات أهمية إلا من خلال ترابطات تكتسب فيها مضمونا مختلفاً يدعو الى اعادة النظر في تقييمها. وليس من شك في ان صدور "تقرير التنمية البشرية" عن برنامج الامم المتحدة الائتماني سنة 1990 لعب دوراً في التنبيه إلى ذلك، حتى ولو كانت الترابطات التي أوجدها ونشرها في العالم محدودة جداً. هذا التنبيه لا يحمل رؤية جديدة، لأن الرؤى القائمة على الترابط أقدم من هذه التقارير وأعمق مما فيها، ولكنه مؤثر بما له من سلطة اديبة جعلت دول البلدان النامية تأخذ مؤشرات - وخاصة ما يترتب عنها من ترتيب - مأخذ الجد، وجعلت أكثر من مائة دولة من هذه الدول، بما فيها عشرة دول عربية، تسارع باعداد تقاريرها عن تنميتها البشرية قبل 1998.

و التنمية البشرية كما عرفها تقرير سنة 1990 هي "صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات المتاحة امام الناس. واهم هذه الخيارات هي الحياة الطويلة الصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد

الضرورية للتمتع بمستوى عيش مناسب. يضاف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات" (19). هذا التعريف الذي يسعى الى الجمع بين القدرة وبين استعمال هذه القدرة يتجاوز المقاربات القائمة على مفاهيم تقليدية من نوع "الرأسمال البشري" و "الموارد البشرية" و "الحاجيات الاساسية" التي لا يتحول فيها الانسان "المستفيد" الى فاعل اجتماعي.

ان مؤشر التنمية البشرية (IDH) الذي تم بناؤه انطلاقاً من هذا التعريف نبه، أوّل ما نبه، الى أن النمو الاقتصادي ليس مفتاح التنمية السحري. فهو لا يضمنها بالضرورة، بل وقد يتجه اتجاهها بعكسها، إذ "لا يوجد أي ترابط آلي بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي" (20). وهكذا فان مؤشر التنمية البشرية أبرز مفارقات ذات مصداقية دولية رسمية بين رأس المال، وعموماً، والبشر، وبين الثروة الوطنية واندماها التنموي على المواطنين، بوجه خاص. ورغم أن هذه المفارقات كانت تناقضات معلومة، لكثرة ما صرخ بها المتخصصون والمناضلون في العالم فإن أهميتها هي في أنها تتحلّى في تقارير الأمم المتحدة.

بعد هذا، ما هو - ودائماً في حدود مؤشرات تقارير التنمية البشرية - موقع البلدان العربية في نظام اللاتكافؤ العالمي؟ وما هو، بشكل خاص، موقعها بين البلدان النامية؟ إن تحديد هذا الموقع، ولو بصورة اجمالية لا يظهر فيها التفاوت بين البلدان العربية ولا التفاوت داخل كل بلد منها، يساعد على معرفة ما قد يكون أو لا يكون من خاصيات الوضع العربي. والاستنتاج العام الذي سيتم توضيحه في ما يلي أن البلدان العربية التي كانت لها مكتسبات قطاعية كذلك التي عرفتها البلدان النامية الأخرى هي من اكثر المجموعات عمراً، في العالم، على سد الفجوة بين "الاقتصادي" و "البشري" :

تزايد الناتج المحلي الاجمالي للفرد في البلدان العربية خلال الستينات والسبعينات، مستمراً كأعلى ناتج في مجموعات البلدان النامية. ورغم تدهوره في الثمانينات وانخفاضه سنة 1990 إلى 1769 دولاراً فقد بقي مرتفعاً بالنسبة لهذه المجموعات، باستثناء تفوق طفيف لمجموعة امريكا اللاتينية وجزر الكرايب (1795 دولار) وتفوق عريض لشرق آسيا، بدون اعتبار الصين (4673 دولار) (21). ولقد زاد نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بحوالي 3% سنوياً خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993 (22). لكن هذه الارقام تخفي واقعا لايزال فيه الآن ما بين 90 و 100 مليون من سكان البلدان العربية يعانون الفقر، بما في ذلك 73 مليون، على الأقل، دون ما يسمى بخط الفقر، كما لا يزال فيه حوالي 10 ملايين من انغاطلين عن العمل يرشحهم هذا الواقع الى الزيادة (23). واذا كانت الاحصاءات عن

البطالة غير متوفرة بما فيه الكفاية أو مشكوكا فيها كثيرا فان ما يتوفر عن السكان النشطين يبين أن مجموعة البلدان العربية هي أقل عملاً من كل مناطق العالم : إن نسبة النشطين فيها هي 34% في حين أنها 48% في مجموع البلدان النامية و 47% في البلدان الأقل نمواً (24). وإذا اعتبرنا مؤشر الفقر البشري (IPH) الذي يركز على الحرمان فان المفارقة بين القدرة على الحد من الفقر المالي وبين العجز على الحد من الفقر البشري تبلغ قمتهما في البلدان العربية (25).

إن هذا التباين العربي بين الثروة عموماً وبين سد الحاجيات وتقليص الحرمان يمكن أن تمتد الأمثلة عنه بالرجوع إلى قطاعات مختلفة، ولكن لن يكون هذا مفيداً بقدر ما يفيد الاكتفاء بمؤشرات هي من بين الأكثر تركيباً فيما هو متوفر منها، أو هي لها دلالة خاصة في المجتمع العربي : وقد بدا لنا أن مؤشر التنمية البشرية ومؤشر فقر القدرات ومؤشر النوع هي من بين المؤشرات الأقرب إلى ذلك :

1 - مؤشر التنمية البشرية :

إن هذا المؤشر الذي تم بناؤه بالربط بين أعمار الناس ومعارفهم ومستويات معيشتهم والذي يحتاج، ولا شك، إلى تطوير دائم هو، مؤقتاً، مما يمكن الاستعانة به في معرفة تقريبية لدرجة الجهد المبذول في بلد ما من أجل تنميته بشريا لمعرفة ما يفصله في ذلك عن غيره من البلدان.

وإذا كان ترتيب البلدان حسب مؤشر التنمية البشرية قد يتغير من سنة إلى أخرى فانه يتبين من المقارنة بين سنتي 1991 و 1999 أمران : الأول أن توزيع البلدان العربية إلى مجموعات تنمية بشرية "عالية" و "متوسطة" و "منخفضة" لا يتغير إلا في حالات قليلة. وهو، باستثناء حالة ليبيا التي "صعدت" إلى مجموعة التنمية البشرية "العالية" سنتي 1997 و 1998 ثم عادت إلى التنمية "المتوسطة"، لم يتغير منذ 1995، أي منذ ان التحقت البحرين والامارات بالكويت وقطر ضمن مجموعة التنمية البشرية "العالية". والأمر الثاني - وهو أهم - أن أكثر من نصف البلدان العربية تأخر سنة 1999 عن المرتبة التي كانت له سنة 1991. على أن التقدم في الترتيب، وبشكل ملحوظ، هو بدرجة أولى من نصيب بلدان عربية خليجية.

جدول 1 : ترتيب البلدان العربية حسب مؤشر
التنمية البشرية 1991 - 1999

1999 - 1991	1999		1991	
تقدم (+) / تأخر (-)	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد
تنمية بشرية عالية				
+	35	الكويت	48	الكويت
+	37	البحرين	50	قطر
+	41	قطر	51	البحرين
+	43	الامارات		
تنمية بشرية متوسطة				
+	65	ليبيا	56	الامارات
+	69	لبنان	69	السعودية
-	78	السعودية	72	سوريا
-	89	عمان	76	ليبيا
-	94	الاردن	83	الاردن
-	102	تونس	86	عمان
-	109	الجزائر	88	لبنان
-	111	سوريا	90	تونس
-	120	مصر	91	العراق
-	125	العراق		
-	126	المغرب		
تنمية بشرية منخفضة				
+	142	السودان	102	الجزائر
-	148	اليمن	108	المغرب
-	149	موريتانيا	114	مصر
-	157	جيبوتي	130	اليمن
-	172	الصومال	143	السودان
			148	موريتانيا
			149	الصومال
			153	جيبوتي

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 1991 لعام 1999.

إن الترتيب ليست له من الدلالة إلا في حدود ما يدل عليه تراجع المواقع بالنسبة لأغلب البلدان العربية من أنها أقل جهداً تنموياً مما بذلته بلدان أخرى كثيرة. هذه الدلالة تتضح أكثر عند المقارنة بين مجموعة البلدان العربية وبين المجموعات الأخرى كما يميز بينها التصنيف المعتمد في تقارير التنمية البشرية. وكما هو وارد في الجدول الموالي، فإن البلدان العربية، مجتمعة، لا تتقدم في تسميتها البشرية إلا على منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

جدول 2 : ترتيب البلدان العربية ضمن مناطق ومجموعات العالم حسب قيمة مؤشر التنمية البشرية سنة 1995

المنطقة والمجموعة	معدل قيمة المؤشر داخل المجموعة	أعلى قيمة داخل المجموعة
1 - البلدان الصناعية	0,933	كندا (0,960)
2 - أمريكا اللاتينية والكاريبي	0,839	بربادوس (0,909)
3 - شرق آسيا	0,766	هونغ كونغ (0,909)
4 - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	0,750	قصرص (0,913)
5 - جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	0,677	سنغفورة (0,896)
6 - البلدان العربية	0,747	البحرين (0,872)
7 - جنوب آسيا	0,452	ايران (0,758)
8 - أفريقيا جنوب الصحراء	0,378	سيشيل (0,845)
بمجموع البلدان النامية	0,630	
العالم	0,724	

المصدر : Rapport mondial sur le développement humain 1998 والجدول مستخرج من الجدول ع.د 1،

ص 158 - 160.

ان ربط مؤشر التنمية البشرية بالامكانيات الاقتصادية المتاحة لمجموعة البلدان العربية يؤكد أنها من أقل البلدان النامية قدرة على تحويل ثروتها إلى ثروة بشرية. ففي حين لم يبق من جملة 174 بلدًا تم جمع المعطيات عنها، سنة 1999، إلا 77 بلدًا لها ترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية أدنى من ترتيبها حسب ناتجها المحلي الاجمالي فان البلدان العربية، ما عدا اليمن وإلى حد ما الاردن، بقيت تنتمي إلى هذا الصنف الذي لا يرتقي فيه مستوى التنمية البشرية إلى مستوى الامكانيات الاقتصادية. ولا تختلف البلدان العربية إلا في درجة التباعد السليبي بين المستويين. وهو تباعد تتجه البلدان العربية، وخاصة الخليجية منها، إلى تسجيل أعلى درجاته في المجموعات التي تنتمي إليها (نسبة بشرية عالية أو متوسطة أو منخفضة) : فمجموعة التنمية البشرية العالية تتكوّن، سنة 1999، من 45 بلدًا منها أربعة بلدان خليجية هي الكويت والبحرين وقطر والامارات. في هذه المجموعة 12 بلدًا فقط لها فرق سليبي (من -2 إلى -30) بين الترتيبين (حسب الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر التنمية البشرية) من بينها البلدان الخليجية الاربعة التي يسجل فيها الكويت الفرق الأعلى (30 -) وتبقى، عمومًا، في أدنى سلم مجموعتها وأقل تقلبًا للتباعد بين اقتصادها وبشرها من كثير من البلدان النامية الأقل منها ثروة. ينطبق هذا كذلك على عمان (47 -) وعلى السعودية (37 -) وبدرجات مختلفة على بقية البلدان العربية، باستثناء اليمن وإلى حد ما الاردن كما أشرنا (26).

2- مؤشر فقر القدرات :

اقترح تقرير التنمية البشرية لعام 1996 مقياسًا لفقر القدرات "يختلف عن دليل التنمية البشرية من حيث أنه يركز على افتقار الناس إلى القدرات بدل التركيز على متوسط مستوى القدرات". وقد اعتمد هذا المقياس بعض مؤشرات الحاجة إلى التغذية والخدمات الصحية والتعليم العلمي الأساسي باعتبار انعدام المساواة بين الجنسين. ومحصلة هذه المؤشرات هي درجة الحرمان أو ما يمكن اعتباره فقرًا في القدرات. إنها محصلة ما ليس للناس لا محصلة ما لهم. إنها تعبر عن عجز مجتمعاتهم عن تمكينهم من تكوين القدرات البشرية الأساسية أو المحافظة عليها.

هذا "الوجه الثاني" للمؤشرات يؤكد بطريقة أخرى ما ظهر حتى الآن من هوة واسعة تفصل البلدان العربية عن تنمية بشرية استطاعت مناطق وبلدان أخرى ان تحقق فيها انجازات أفضل منها، رغم أنها قد تكون أقل منها امكانيات اقتصادية. وفعلاً، فان علاقة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقياس فقر القدرات في 101 بلدًا نامياً أمكن تحديدها فيها سنة 1996 هي علاقة ايجابية بالنسبة لـ 53 بلدًا، أي أن الترتيب فيها حسب مقياس فقر القدرات أفضل من الترتيب حسب نصيب الفرد من

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ثلاثة بلدان عربية فقط - وليست الأغنى - أقامت هذه العلاقة الإيجابية : لبنان والاردن والسودان. بقية البلدان العربية لا ترتقي قدرات أهلها إلى مستوى امكاناتها، بل بعضها يتصدر قائمة الفقر في القدرات : فمن ضمن البلدان العشرة الأكثر فقراً في هذا المجال نجد الجزائر والمغرب والسعودية ومصر واليمن والعراق ولا نجد بلداً عربياً واحداً ضمن العشرة الأكثر قدرة على تنمية قدراته البشرية (27).

جدول 3 : الفرق بين الترتيب حسب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والترتيب حسب مقياس فقر القدرات سنة 1996

المراتب العشرة الأولى في الحد من فقر القدرات*		المراتب العشرة الأخيرة في الحد من فقر القدرات*	
50	فيتنام	25	اندونيسيا
45	ميانمار	26	العراق
41	منغوليا	26	اليمن
40	كنايا	30	بنغلاداش
38	مدغشقر	32	مصر
35	الزايير	33	الباكستان
32	كوبا	33	غواتيمالا
30	غيانا	33	السعودية
27	ملاوي	36	المغرب
26	الصين	52	الجزائر

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 1996، الجدول ص 111.

* يشير الرقم الموجب إلى ان الترتيب حسب مقياس فقر القدرات أفضل من الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) ويشير الرقم السالب إلى العكس.

3 - مؤشر النوع الاجتماعي :

اصبحت المساواة / اللامساواة بين نوعي الذكور والاناث من أبرز المؤشرات المعتمدة في تقييم التنمية البشرية. وإذا كانت كل المجتمعات تشكو من اللامساواة بينهما، ولو بدرجات متفاوتة وأحياناً متباعدة، فإن بعض الثقافات والسياسات تنظر إلى هذا المؤشر نظرة فيها حرج كبير، حتى ولو كان لا يشمل إلا بعض المتغيرات السائد استعمالها مثل الفرق بين النوعين في العمر المتوقع عند الولادة ونسبة رفع الأمية والتعليم والنصيب من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا كان لا شك في أن بعض البلدان العربية انجزت في اتجاه المساواة، وخاصة منها القانونية وحتى السياسية أحياناً، بعض الخطوات الهامة فإن الملفت للانتباه أن هذه البلدان، مجتمعة، تبقى، دون شك، أكثر مناطق العالم تخلفاً في ذلك : لكان المرأة هي آخر المعامل التي يصون فيها العالم العربي بقايا تخلفه !

والمفيد في تناول مؤشر النوع أنه يبرز بشكل خاص وبصورة قد لا تبرزها مؤشرات أخرى ما للبعد الثقافي، في معناه العام، من أهمية في تحديد ظاهرة اللامساواة. إن البلدان العربية هي التي يتدنى فيها مؤشر النوع بالنسبة للمؤشر الاقتصادي أكثر مما يتدنى في أي منطقة أخرى من العالم. وهو ما يعني أن "الاجماع العربي" على "تنمية" بلا نساء هو، أيضاً، مما لا يعادل له في أي منطقة أخرى من العالم.

إن الفرق بين ترتيب البلدان العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد وترتيبها حسب مؤشر المساواة بين النوعين هو فرق سلبي، أي لغير صالح المرأة في كل البلدان العربية، باستثناء موريطانيا والسودان، لسنة 1999 (28). وهو استثناء لا يدل على تطور أوضاع المرأة في هذين البلدين اللذين يوجدان في أواخر ترتيب التنمية البشرية في العالم بقدر ما يدل على عدم التباعد بين مؤشرين هما ضعيفان أصلاً.

وإذا اعتبرنا تصنيف المناطق والمجموعات حسب ما يعتبر تنمية بشرية عالية أو متوسطة أو منخفضة فالملاحظ أن أعلى درجات اللامساواة في علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي هي في كل مجموعة من المجموعات الثلاثة من نصيب بلد عربي : الامارات في الأولى وليبيا والسعودية في الثانية واليمن في الثالثة (29). وهو ما جعل تقارير التنمية البشرية تشير، منذ 1995، إلى أنه "لابد للبلدان

العربية من رصد استثمارات ضخمة في القدرات البشرية الاساسية قبل أن تلحق المرأة بمستوى الرجل⁽³⁰⁾.

هذا الوضع يتأكد بصورة صريحة عند استعمال مؤشر مشاركة المرأة الذي يركز على مساهمتها في القرار السياسي وعلى حراكها الاداري، اضافة إلى مستوى دخلها. ومهما كان هذا المؤشر جزئيا فان فيه ما يوحى بدرجة استعداد مجتمع ما لاسناد «المسؤولية» إلى المرأة فيه. هذا الاستعداد هو في البلدان العربية كمجموعة أضعف مما هو عليه في العالم وفي كل مجموعات البلدان النامية منفردة أو مجتمعة.

جدول 3 : ترتيب البلدان العربية حسب

مؤشر مشاركة المرأة لسنة 1995

المنطقة او المجموعة	قيمة المؤشر داخل المجموعة	أعلى قيمة داخل المجموعة
1 - البلدان الصناعية	0,659	السويد (0,790)
2 - أمريكا اللاتينية والكاريبي	0,460	البنمسا (0,649)
2 - شرق اوروبا ورابطة الدول المستقلة	0,460	تشيكيا (0,527)
4 - جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي	0,421	سنغفورة (0,467)
5 - شرق آسيا	0,388	الصين (0,483)
6 - افريقيا جنوب الصحراء	0,339	جنوب افريقيا (0,531)
7 - البلدان العربية	0,258	تونس (0,345)
مجموع البلدان النامية	0,374	
العالم	0,437	

المصدر : Rapport mondial sur le développement humain 1998, p p. 158-160.

إن خطورة الرؤى الثقافية والسياسية العربية وما تتضمنه من مواقف موعظة في سلبيتها تجاه المرأة ككائن اجتماعي هي في أن هذه الرؤى والمواقف معتمة، تخترق كل مستويات ومجالات الواقع الاجتماعي. فهي ليست منحصرة في البعض منها دون الآخر. لذلك فإن كل المقاربات، حتى ولو كانت في الابداع الأدبي والفني، تؤدي إلى معايتها في البلدان العربية. وإذا اتخذنا مثلاً لذلك مصادقة الدول العربية على المواثيق الدولية - بقطع النظر عن علاقة هذه المصادقة بالواقع - فإنه يتبين، بطريقة غير مباشرة، أن مسألة المرأة تحديداً هي التي تعاكس فيها تماماً أولويات الدول العربية أولويات العالم في مجال حماية حقوق الانسان. فإذا كانت بعض الدول العربية تدرج في التوجه العالمي نحو المصادقة على المواثيق المتصلة بحقوق الانسان مثل تونس والجزائر والمغرب ومصر واليمن فإن هذا لا ينفي أن التطابق الجملي في ترتيب الاولويات عربيًا وعالميًا، هو، في هذا المجال، تطابق حول أولوية الطفولة - ولكن دون أمومة، عربيًا - وحول عدم الاهتمام بالتعذيب 1

جدول 4 : ترتيب حسب حجم المصادقة على المواثيق الدولية حتى فيفري 1999

عربيا (20 بلداً)	عالميا (193 بلداً)
19 بلداً	1 - حقوق الطفل
17 بلداً	2 - ازالة أشكال التمييز ضد المرأة
14 بلداً	3 - ازالة أشكال التمييز العنصري
13 بلداً	4 - الحقوق المدنية والسياسية
	5 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
13 بلداً	6 - مقاومة الابداء الجماعية
12 بلداً	7 - مقاومة الابداء الجماعية
11 بلداً	8 - مقاومة التعذيب
	191 بلداً
	163 بلداً
	153 بلداً
	144 بلداً
	141 بلداً
	133 بلداً
	129 بلداً
	111 بلداً
	1 - حقوق الطفل
	2 - ازالة أشكال التمييز ضد المرأة
	3 - ازالة أشكال التمييز العنصري
	4 - الحقوق المدنية والسياسية
	5 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	6 - اللاحنون
	7 - مقاومة الابداء الجماعية
	8 - مقاومة التعذيب

المصدر : Rapport sur le développement humain 1999 ، والجدول مسرج من الجدول رقم 29 ، ص 242 - 245 .

ثانياً : التحفظات

كان بالإمكان تعدد المؤشرات المعتمدة في تقارير التنمية البشرية وفي تقارير دولية أخرى كتقارير البنك الدولي، مثلاً، ولكن الفائدة في ذلك قليلة لما يفضي إليه من تكرار النتائج، مسحوبة من قطاع إلى آخر. وهو أمر تأكد، على مستوى البلدان العربية، في حدود عينة المؤشرات التي سبق انتقاؤها وعرض بعض نتائج استعمالها : مؤشر التنمية البشرية ومؤشر فقر القدرات ومؤشر النوع الاجتماعي، باعتبار أنها بدت أكثر تركيبياً من غيرها في ما هو متوفر منها وأقرب إلى ما يُعتبر، تقليدياً، "قطاعاً اجتماعياً" أو "تنمية اجتماعية". ولقد تبين منها إلى أي حد تعاني مجموعة البلدان العربية من تخلف تنميتها - مهما كانت تسمية هذه التنمية - لا مقارنة بالبلدان التي تسعى إلى "اللدحاق" بها فحسب، وإنما بالنسبة، أيضاً، إلى مجموعات أخرى من البلدان النامية.

ومهما يكن من أمر مصداقية ودلالة المعطيات الاحصائية والمؤشرات القطاعية المعتمدة في وعن البلدان العربية، فإن ما لا تعبر عنه، حتى الآن، هو الرؤية العربية غير الرسمية للتنمية، عموماً، والمؤشرات بوجه خاص. والمفارقة الكبيرة، هنا، أن المؤشرات التي تزعم قياس "الاجتمع المدني" لا تستمد منه عناصرها ولا تهتم برأيه فيها. إن أبسط مساءلة للمؤشرات لنفسها حول جدواها هي عن مدى دلالتها لدى اللذين تزعم أنهم مادتها وهدفها : كيف يمكن التأكد من أن "البشر" المعنيين بـ "التنمية" يعطون للمؤشرات المعتمدة تلك الأهمية التي يسندها واضعوها إليها ؟ إنه تساؤل معرفي واخلاقي معاً.

هذا التساؤل يدفع إلى تفضيل رصد ما يعتبره العرب أنفسهم "مؤشرات" لتنميتهم. وليس في ذلك، هنا، من وسيلة غير رأي المعاصرين من مفكريهم. والمفكرون ليسوا بالضرورة تقنيين أو خبراء في بناء المؤشرات. ثم إن "الخيار" الليبرالي العربي أفرز ما يكفيه من مقاولي الورشة الليبرالية الذين لا يفيد رأيهم هنا، رغم كفاءاتهم، لأنه رأي تنفيذي أساساً. لذلك فهو لا يضيف شيئاً - إن أضاف - إلا في حدود تنفيذ ما هو مطلوب. وإذا كانت "واقعية" المرحلة الراهنة تكسبه "حججاً" أصبحت رائجة فإن هذا لا ينفي فرضية أن الذين يتمسكون برؤى « قديمة »، عدلها السياق التاريخي، أو يقترحون مؤشرات بديلة لتنظيم أوضاع مجتمعاتهم هم أقرب إلى طموحات الفئات الاجتماعية الواسعة التي يفترض أن "التنمية الاجتماعية" تعنيهم.

ان تقارير التنمية البشرية التي يضعها برنامج الامم المتحدة الانمائي هي من المصادر المعتمدة كثيراً. وهي ليس عليها، اجمالاً، تحفظات تقنية إلا في مستوى انتقاء المؤشرات وفي مستوى الربط بينها. وهي تحفظات تصبح جوهرية في مستوى استخراج الدلالات.

وان تحفظات المفكرين العرب على تقارير التنمية البشرية وما شابهها دولياً، سواء في اتجاه تعديلها وتطويرها او في اتجاه بدائلها لا يمكن فهمها ولا "تفهمها" إلا في علاقتها بفكر تنموي عربي يمتد عبر العقود الاربعة الماضية. ومن أبرز خصائص هذا الفكر أن الهزات أو التحولات التي حدثت اقليمياً ودولياً عدلت، سياقياً، من بعض مقوماته دون أن تلغيها أو أن تدفع إلى التنازل عنها. وليس هذا - خلافاً لما قد يظن - لاسباب ايديولوجية وانما لأن الفكر التنموي العربي - وهو « نهضوي »، اساساً - قام على ثقافة الكلية التي صاغت ما كان ولا يزال يعبر عنه بـ "التنمية الشاملة"، كما أن الظواهر تحولت فيه إلى "مسائل" مجتمعية تبقى مطروحة رغم تراجع المرجعيات الايديولوجية وانكماش الحركات الاجتماعية التي حملتها. ثم إن التمسك بمقومات للتنمية تخرج عن مؤشرات النموذج السائد يقوم، فكريباً، على ما تردده الكتابات العربية من أن هذا النموذج لم يتخلص ولا يمكنه أن يتخلص من خصوصية التاريخ الاجتماعي الذي افضى إليه. إن المبدأ الذي اعتمده في اكتساب قوته هو نفسه الذي يمكن ان تعتمده مجتمعات وثقافات مختلفة لوضع نماذج لتنميتها. وليس هذا محصوراً في العرب، بل إن كثيراً من المفكرين والمتخصصين العرب، وخاصة منهم الاقتصاديين، يتحدثون من موقع عرب العالم الثالث او الجنوب.

إذا اكتفينا بما ورد من تحفظات مباشرة في عمليتين، احدهما جماعي والآخر فردي، صدرنا في الخمس سنوات الأخيرة (31) فانه يمكن اختصار أبرز هذه التحفظات في ما يلي :

- لا تعبر المؤشرات المعتمدة عن واقع الوضع العربي إلا في حدود مشاغل العالم الرأسمالي. ذلك ان "تسويق" مفهوم التنمية البشرية يتوافق مع متطلبات السوق الدولية (32). وهو، بشكل خاص، يتضمن تغطية انعكاسات اثنييت والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، ومنها العربية (33). لذلك فان التحفظ على هذه المؤشرات التي لا يشارك المتخصصون العرب في بنائها (34) لا يتضمن الحذر في اعتمادها فحسب، وانما الدعوة إلى "الخروج من قيودها"، إذ "لا يجوز للباحث في اقطارنا العربية أن يهمل ما أسقطه فريق العمل المتولي إعداد تقارير التنمية البشرية قهراً" (35).

ان هذه المؤشرات انتقائية مثلما هي المؤشرات التي "صكها" صندوق النقد والبنك الدولي قبل ان تنتشر في ادبيات أخرى. وقد لاحظ جلال أمين ان هذا الانتقاء ليس بالضرورة نتيجة ندرة الاحصاءات والبيانات - فهذا "عذر يصعب قبوله في كثير من الاحيان" (36). والواقع ان "هناك بعض جوانب الحياة الاجتماعية التي يحسن تجاهلها لأنها تلقى ظلالاً من الشك على حقيقة المعجزة الاقتصادية" (37). ولا يتوقف الانتقاء عند المؤشرات بل يتأكد في مستوى المصطلحات والتعابير المستعملة والتي تسعى إلى التهورين من الآثار السلبية (38). والغريب في الأمر هو قبول هذه المصطلحات والتعابير وتداولها باعتبارها مفروغاً منها وإلى الحد الذي يظهر فيه أي بديل لها مشيراً للاستغراب أو لعدم الاكتراث.

- باستثناء بعض المؤشرات حول "الحاجات الاساسية" لا يوجد ما يفرّق بين تنمية "طبيّة" وتنمية "حبيثة"، على حدّ تعبير اسماعيل صبري عبد الله. فالتنمية "الحبيثة" هي، رغم "ايجابية" مؤشراتها، تنمي التخلف وتكرس التبعية. ان الاكتفاء بمؤشرات الحدود الدنيا أو بمؤشرات "قاعدية" قد يتضمّن عدم اكتراث، لكي لا يقال استهانة. بالبلدان النامية، اضافة الى ما فيه من تنازل للدول عن ذكر مؤشرات هامة لا يناسبها ذكرها كالحريات العامة او العدالة الاجتماعية، مثلاً. وقد انجرت عن هذا صعوبة ادراك المحصلات التنموية، إذ قد يترأى البلد الواحد في مستويات متباعدة من "التقدم" بسبب تجزئة المؤشرات والافراط في استنتاج دلالتها الجزئية.

- تندرج المؤشرات في سياق المقايضات الجارية بين الفردي والجماعي، بين المطالب الكبرى ذات البعد الشعبي ومطالب الفئات الضيقة المنتفعة من "حرية" السوق، بين المشروع النهضوي والبرامج «التنموية»، باختصار بين الكلي والجزئي. وستبيّن حجم هذه المقايضات، لاحقاً، عند المرور من الافرادي إلى الاجمالي ثم عند الحديث عن مقومات التنمية الاجتماعية.

ثالثاً : من الافرادي الى الاجمالي

إن المرور من المقاربة الافرادية (micro) إلى المقاربة الاجمالية (macro) يكسب المؤشرات القطاعية دلالات مختلفة حسب طبيعة التنمية ووجهتها، منطوقاً إلى عصلتها. ورغم كل الاحترازاات على هذه المؤشرات من زاوية الترابط والتكامل فان السبعينات العربية كانت عقدها الذهبي. ومهما قيل عن الحقبة الفطبة فانه لا يمكن سلبها من انجازين : الأول نمو اقتصادي في معظم البلدان العربية

وتحسّن مؤشرات التنمية البشرية أو "نوعية الحياة" كما هي معتمدة، ولو مع التفاوت بين بلد عربي وآخر. وينطبق هذا على بعض البلدان النفطية كالكويت والامارات والسعودية وليبيا وعلى بعض غير النفطية كالاردن(39). وأما الانحياز الثاني فالتوجه نحو التضامن العربي. وهو توجه عبّرت عنه وثائق عربية رسميّة صاغته، بدرجة ما، بعض التعاريف غير المألوفة للتنمية الشاملة. وتكفي الإشارة إلى ما تبناه المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية وأقره مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان سنة 1980: "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" الذي تبنى "تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة اساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية" و"ميثاق العمل الاقتصادي القومي" الذي يؤكد هذا التوجه، وكذلك "الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة" التي وضعتها الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية سنة 1985 والتي وإن تأخر وضعها فإن منطلقاتها تعود إلى نهاية السبعينات عندما أقرّ وزراء الشؤون الاجتماعية العرب "استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي" سنة 1979. ورغم أنّ "الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة" هي الأقل انتشاراً فإنها ادرجت بعض المفاهيم الجديدة في الادبيات العربيّة الرسميّة مثل "المنظور الكلي" واعتبار التنمية "عملية مركبة" بالضرورة وأن المحدد فيها هو "الفعل الاجتماعي"، الذي "يخرج كثيراً عن دائرة صلاحيات وزراء الشؤون الاجتماعية"(40). وقد صاغته هذه الاستراتيجية مقومات للتنمية - النهضة العربيّة يكون الاحتكام فيها، أولاً، إلى مبدأ الاستقلال.

كان هذا في السبعينات، ذلك العقد العربي الضائع. ومع الثمانينات تراجعت الاقتصادات العربيّة، في مجملها، مع ما تبع ذلك من انعكاسات اجتماعية، وزادت درجة التهيبة للعالم الخارجي، وانكمش التضامن العربي الذي ستعصف به التسعينات تماماً. وإن ابرز الاقتصاديين العرب، مهما اختلفت استنتاجاتهم والبدائل التي يقترحونها، يلتقون، في مستوى التقييم العام، حول معاينة ترايد الاوضاع سوءاً في محصلتها العربية منذ الثمانينات، أي منذ الخضوع إلى التثبيت وإلى التكيف الهيكلي ثم مع تقادم واتساع انعكاسات العولمة.

وتركيزاً على علاقة الاقتصادي بالاجتماعي، في مستوى التوجهات الكبرى، يمكن الرجوع، مثلاً، إلى ما استخلصه رمزي زكي حول الانسار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي. فهو يرى أن هذه البرامج لها ثلاث خصائص جوهرية تضر بالتنمية البشرية وتعارض عناصرها وأهدافها المعلنة: الأولى هي الطبيعة الانكماشية لهذه البرامج، والثانية هي انحيازها إلى مصلحة رأس المال، والثالثة هي إضعاف قوة الدولة. وإذا لم تكن الخصائص مصدرًا للأزمة الاقتصادية العربية فهي قد زادت تفاقمًا. أما في المستوى الاجتماعي فإن آثاراً سلبية "بجمت وستنجم" عبر ثلاثة

محاور : الأول تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل، والثاني زيادة معدلات البطالة، والثالث تردّي اشباع الحاجات الاساسية (41). ومعلوم أن هذه المحاور إذا ما تم تفريعها يتبيّن إلى أي حد يتسع توزيع التدهور في ما يسمى "تنمية بشرية".

من هنا يأتي تساؤل ينقل الاجتماعي من قطاعاته وخدماته التي قد تبدو فيها سلطة الدولة واسعة إلى مستوى آخر تنعكس فيه وطأة العوامل الخارجية : ما معنى تنمية مجتمع لا يتحكّم في آليات تنميته ؟ ثم ان التثبيت والتكيف ليسا محصورين في الاقتصاد. إن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنفسهم يعترفون بأن لهما "تكاليف اجتماعية"، حتى ولو كانوا "جميعاً، وبلا استثناء، يتفقون على مقولة محدّدة لا يملّون من تكرارها دوماً لتبرير هذه الأثار والدفاع عنها، وهي المقولة التي تقول ان التأخر في تقبل هذه الأثار والتكاليف سيجعلها أكثر عبئاً في المستقبل إذا أحل البلد تنفيذ برامج التكيف" (42). ويبدو أن الانتقادات الموجهة الى هذه البرامج والخوف من سحق الفئات الاجتماعية جعلت بعض المنظمات الدولية تتحدث عن "تكيف ذي وجه انساني" (43) وإذا كان الحديث غالباً ما يكون عن الانعكاسات الاقتصادية أو "في المقابل" عن الانعكاسات الثقافية أو الحضارية فإن المصّب الاجتماعي هو الأكثر تأثراً بهذه الانعكاسات، في نهاية التحليل. إن الخضوع للمصالح وللشروط المعولة يعني سحب اللاتكافؤ إلى الداخل وظهور تميّز اجتماعي تتطلبه هذه المصالح والشروط. هذا فضلاً عن تعطيل الفعل الاجتماعي الذي يمكن ان يتخذ أشكالاً احتجاجية، وهو ما يفسّر ظهور صيغ عربية "مكيفة" للمجتمع المدني والديمقراطيات وحقوق الانسان.

لقد دفع مثل هذا الوضع إلى القول بأن هناك "ازمة" معاصرة تتمثل في "وضع مجتمع لم يعد قادراً على تلبية رغبات الاكثرية من دون التخلّي عن المبادئ التي تحكم آليات تشغيله" (44). وإذا كانت التنمية الاجتماعية لا بد ان تشمل هذه الاكثرية فانها غير ممكنة في الوضع الراهن لأن آليات تشغيل المجتمع لا تقبل ذلك. وحتى إذا عدنا إلى حدود التنمية البشرية ومؤشراتها فإن الوضع العربي الراهن، من منظور كئي، قد بقلّ فيه هدر الموارد المادية، اذا نجح تكيفها، ولكن مع ازدياد هدر البشر. وقد وصل الجزم بذلك إلى القول بأنه "ليس ثمة عنصر واحد من العناصر المتفق على دخولها تحت اصطلاح "التنمية البشرية" يتوقّع نجاحه في سياسة التصحيح الهيكلي" (45).

رابعاً : البشري والاجتماعي

العلاقة بين "البشري" و"الاجتماعي" في الادبيات الدولية عن التنمية هي، في الوقت نفسه، علاقة تتابع (في البداية كانت "تنمية المجتمع") وعلاقة تواز أو تداخل، إذ لا يغيّب أحدها الآخر تمامًا، كما هي علاقة تقابل عند الاصرار الظرفي على ابراز أحدهما على حساب الآخر. لكن الملفت للانتباه في هذا غياب تعريف "الاجتماعي". بل ان "التنمية الاجتماعية" نفسها قلما تكون موضوع تعريف أو تحديد. ان "المقصود" منها، فقط، هو الذي يجيلها، في العادة، إلى ما ليس اقتصاديًا - كرد فعل على هيمنة المقاربة الاقتصادية - وإلى مجال "الخدمات الاجتماعية"، لاسباب اجرائية.

لقد رأى تقرير التنمية البشرية الأول، سنة 1990، أن فلسفته التنموية "تختلف عن المقاربات التقليدية للنمو الاقتصادي وتكوين الرأسمال البشري وتنمية الموارد البشرية وللرفاه وللحاجات الأساسية للبشر"، لأن تطوير الناتج المحلي الاجمالي بقي ضروريا ولكن لم يعد كافيا، ولأن الموارد البشرية ورأس المال البشري كانت ترى في الانسان وسيلة فاصح غاية، ولأن الرفاه كان يعتبر البشر منتفعين فاصبحوا فاعلين، ولأن الحاجات الأساسية كانت منحصرة في الجوانب المادية والخدمات فاتسعت لظروف الحياة وللحريات(46).

ان الصيغة النظرية والاجرائية في ادراج البشري في التنمية أفضت إليها صيغ أخرى تبينت فيها هشاشة ما هو "بشري" وقابليته للمد والجزر وللانتكاس عندما لا ترتبط اهدافه ومؤشراته بمحصلة الصيرورة المجتمعية. وفعلا فان التحقيب للبشري يدل على تقلباته : اختصاراً، ساد النموذج الاقتصادي في الخمسينات حيث كان التركيز على الرفاه وكانت المادة البشرية وسيلة للتنمية، ثم ظهر في الستينات مفهوم تنمية الموارد البشرية، مع تنبه إلى ان التنمية كانت مازال تهمل العنصر البشري فيها. أما في السبعينات فقد تأكدت ضرورة تلبية الحاجات الأساسية عبر التخفيف، بوجه خاص، من وطأة الفقر، كما تراءت ملامح العدالة المرتبطة بالتوزيع وتراءى البشر كهدف للتنمية، ولو كان ذلك في حدود المقاربة الاقتصادية للاوضاع العالمية. غير أن اوضاع الثمانينات اوقفت هذا التوجه نحو البشري وعادت به إلى المقاربة الاقتصادية. ويمكن اعتبار التسعينات عقد المفارقة بين تأكيد البعد الاقتصادي وتأكيد البعد البشري للتنمية. وليس معلوماً كيف سيكون الحسم غلبة أو توفيقاً.

ما يهم، هنا، في هذا المسار هو علاقته بمسار الفكر التنموي العربي، من ناحية، وعلاقته بالاجتماعي، من ناحية ثانية. وهذه العلاقة وتلك يمكن رصد بعض عناصرهما في ندوة "التنمية البشرية في الوطن العربي" التي نظمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي سنة 1993، إضافة إلى مساهمات عربية أخرى.

لقد ابرزت ندوة "التنمية البشرية في الوطن العربي" إلى أي حد يصير الفكر التنموي العربي على مسألتين متصلان. مفهوم التنمية البشرية : الأولى اختلاف مساره العربي عن مسارات أخرى، والثانية مضمونه النهضوي :

دون اعتبار المحاولات الباحثة عن روافد فكرية واسلامية لمفهوم التنمية البشرية (47)، هناك قول بأن الفكر العربي، بما فيه المؤسسي، تنبه إلى أهمية البعد البشري في التنمية في مراحل كان لا يزال فيها مستبعداً، بل ان "عرب الخمسينات اولوا نوعية التنمية البشرية اهتماماً لا يجده اليوم، كما ان عرب الستينات ابرزوا مفهوم الموارد البشرية بوضوح وكان لعدالة التوزيع وتلبية الحاجات الاساسية الموقع الأول. ومع تصاعد أهمية البلدان العربية المنتجة للنفط سيطر مفهوم تنمية الموارد البشرية منذ السبعينات. وما يزال في هذه البلدان وفي غيرها من البلدان العربية حتى انتكست هذه الاتجاهات بطبيعة سياسات الاصلاح الاقتصادي التي يزداد تبنيها في البلدان العربية" (48). ويبدو أن فكرة اصدار برنامج الامم المتحدة الانمائي تقريراً عن التنمية البشرية "نشأت أول ما نشأت في المنطقة العربية"، أثناء مائدة مستديرة في عمان سنة 1988 (49).

ثم إن قراءة أدبيات التنمية العربية لا يمكن أن لا يوقفها التوجه العام نحو التمييز بين التنمية التجريبية والتنمية الممكنة، في معناها النهضوي. هناك، احياناً، عدم ارتياح لاستخدام مصطلح التنمية البشرية نفسه. فهو، عند البعض، لم يخلص البشر من نظرة الاقتصاديين القديمة وبقي الكلام عن "تنميته" كانه "كلام عن تربية كمية من المواشي التي نريد أن نستخلص منها أكبر حجم ممكن من اللحوم والالبان" (50). وان ما يدعوهم إلى التمييز بين التنمية، في معناها اشائع، وكذلك في تجاربها المعروفة، وبين النهضة، في معناها الاستنهاضي، هو الاستنزاف الذي تعرض له مفهوم التنمية، خصوصاً في البلدان النامية، ومنها العربية. وليس من شك في ان التمسك بمفهوم النهضة، تحديداً، يتضمن تسليمًا بأن الواقع العربي "متخلف". وهو تسليم له جذور. ولما كان في النهضة "ثمول" فان ما يحمله من تسمية هو متعدد الابعاد و يمتد إلى مجالات قد تبدو متباعدة، بل إن مفهوم التنمية البشرية

الذي نقصده لا بد ان يمتد في ظروفنا إلى مفاهيم اوسع مثل التنوير" (51). وسواء تعلق الأمر بنهضة ثانية أم بنهضة أولى لم تكتمل فان البعض ممن كانوا يعتبرون في الستينات أن مقولة النهضة تم تجاوزها يرون اليوم امكانية العودة إليها (52). قد تبدو هذه الاشارات وكأنها خارجة عن الموضوع، لكنّها من صلبه : الحديث العربي عن تنمية هو حديث عن نهضة. وما لم ندرك هذا فاننا نختزل الفكر التنموي العربي من أهم مقوماته.

ان مقولة التنمية شاملة أو لا تكون - وهذا مضمون النهضة - هي الأكثر اعتباراً لما هو اجتماعي، مادام الشمول تجاوزاً للقطاعي. إن جوهر المسألة هو هنا : في اعتبار الاجتماعي مجرد قطاع من قطاعات التنمية أو في اعتباره مختلفاً لكل مستويات ومجالات البنية والعلاقات الاجتماعية فنكون التنمية الاجتماعية، في هذه الحالة، محصلة الصيرورة المجتمعية التي لا تكتسب فيها المؤشرات القطاعية دلالات ذات أهمية إلا في حدود اختراقها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية، في معناها الأشمل.

إن تأرجح الاجتماعي بين التجريد النظري والاختزال الاجرائي أدى إلى ارتباك واضح في تناوله، بدءاً بتحاشي تحديده. وليس هذا مقصوداً على ادبيات دون أخرى. إن قواميس علم الاجتماع نفسها تعرف المجتمع وتتحاشي تعريف الاجتماعي. لكن التعريف ليس مسألة ثانوية، خصوصاً عند ما يتصل الأمر بوضع أو بمشروع تنموي يراد تقييمه. إن حيلة المؤشر البشري هي في ادراج الاجتماعي ضمن "السلسلة الممتدة من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية" (53). ولكن هذه "السلسلة" ليست إلا اجراءات تؤول، في نهاية الأمر، إلى مجرد "خدمات" أو "رعاية" اجتماعية لمواجهة "مشاكل" اجتماعية. وقد أصبحت، بحكم العادة، بعض القطاعات كالصحة والتغذية والتعليم أو رفع الأمية والامداد بالماء والصرف الصحي هي النواة الصلبة لما هو اجتماعي (54).

إن كلية الاجتماعي التي تخرص العلوم الاجتماعية على تأكيدها هي، هنا، مبعثرة. وليس من شك في أن ذلك يسرّ وعمّم الحديث عن الاجتماعي. وهو، قبل كل شيء، قد يسرّ على الدول ابراز إنجازاتها، بقطع النظر عن محصلتها النهائية. لذلك فإن ترك المؤسسات الدولية ما هو "اجتماعي" للدول النامية تقرر فيه ما تراه مناسباً لأوضاعها ليس احتزاماً للخصوصيات والهويات، كما يقال، بقدر ما هو مراعاة لما تبقى لهذه الدول من مجالات التحرك كسلط سياسية. وفعلاً فإن "القطاع" الاجتماعي الذي تواصل تأجيل تنميته طويلاً باعتبارها يأتي "لاحقاً" أصبح موضوع رهان سياسي تزايد أهميته تبعاً لنقلص تحكّم الدولة في المجال الاقتصادي. لقد أصبح من أهم الفضاءات الحيوية المتبقية للتعبير عن الإرادة السياسية. وهكذا فإن تفكيك الاجتماعي تفكيكاً يناسب « المحططات » وعرض "الإنجازات" هو تفكيك لا يقوم على أسس نظرية ومنهجية وإنما يقوم على اعتبارات اجرائية لتغلب على ما يمكن التغلب عليه.

هل مطلوبٌ من الباحث في تقييمه للتنمية الاجتماعية أن يفصل رؤيته ومقارنته حسب التقطيع الاجرائي السائد ؟ إن ماسبق ان عرضناه من رؤية تنموية وكذلك ماسياتي من مقومات التنمية الاجتماعية يؤكد أن الفكر العربي التنموي، اجمالاً، لا يستجيب لطلب كهذا. أما من الوجهة التي نسعى فيها إلى ربط التنمية الاجتماعية بمحصلتها المجتمعية فإنه من الضروري غلق القوسين على الرؤى والمقاربات القطاعية لما هو اجتماعي. إن الرعاية او الخدمات الاجتماعية حق وضرورة. ليس في ذلك شك. وهي قد تكون من آليات التنمية الاجتماعية، ولكنها ليست التنمية الاجتماعية. إن الاشكال ليس في التسمية وإنما في سحب التسمية من قطاع الرعاية والخدمات إلى مستوى التنمية الاجتماعية. هذا السحب الذي أشرنا إلى بعض خلفياته لابد أن يوقف عند حدوده، على الأقل فكرياً.

خامساً : مقومات التنمية الاجتماعية

إذا اعتبرنا أولويات الفكر التنموي العربي، من منظور كلي، فإنه يمكن تعريف التنمية الاجتماعية، على صعيدها العربي، بأنها محصلة الفعل المشترك الحر في مجتمع يتجه، عبر تطوير قدراته، نحو العدالة الاجتماعية داخليا وإلى الاستقلالية خارجيا وإلى التكامل عربياً، في لحظة تاريخية محددة. ولقد اتضح سابقاً أن كل عناصر هذا التعريف لها مؤشرات السلبية في مجموع البلدان العربية. فقد كان مؤشراً عنها بما يعاكسها أو باضدادها كغياب المشاركة والحريات العامة والتفاوت الاجتماعي والتبعية وغياب التضامن العربي في المرحلة الراهنة. لكن لماذا هذه العناصر التعريفية، تحديداً ؟ إنها، تقريباً، أبرز ما يخرق الكتابات العربية عن التسمية منذ الستينات إلى اليوم. نقول : إلى اليوم، لأن التعديلات التي لحقت بها لا يبدو أنها أنقصت من الأهمية التي كانت ولا تزال مستندة إليها.

لذلك فان اعتمادها كمقومات لواقع وآفاق التنمية الاجتماعية كمحصلة هو اعتماد له مرجعيته وله ما يبرره من وجهة عربية.

1 - الاستقلال :

الفكر التنموي - النهضوي العربي فكر تحرري. لهذا فإن الاستقلال هو من ثوابته. وهو مع تغير مضمونه منذ المرحلة التي كان يعادل فيها الحرية، مروراً بتلك التي كان يحدد فيها طبيعة العلاقة أو "القطيعة" مع النظام الرأسمالي العالمي، إلى المرحلة الحالية التي بنشد فيها "الاعتماد المتبادل" يبقى، في كل الحالات، مواجهاً للتبعية. كل ما كتب عن "التنمية المستقلة" يقوم على مبدأ "الاستقلال مقابل التبعية"، بل ان "الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة" - وهي من أواخر وثائق جامعة الدول العربية في هذا الاتجاه - "احتكمت" إلى هذا المبدأ في مشروع الاعتماد على الذات. والملاحظ أن العولمة لم تخفف من التوجه الاستقلالي لدى أصحابه. ف "التنمية المستقلة في زمن الكوكبة" مشروع يبقى قائماً باعتبار ان "التنمية مستقلة أو لا تكون" وان "جوهر الاستقلال هو توفير أعظم قدر من حرية الفعل للارادة الوطنية المؤيدة شعبياً إزاء عوامل الضغط الخارجي وفي مقدمتها آليات الرأسمالية العالمية" (55).

على هذا الاساس قامت محاولات لقياس تبعية العالم العربي لعل من أوضحها وأدقها، حتى الآن، محاولة ابراهيم العيسوي(56). ولقد اقترح 107 مؤشراً "لتابعة مدى تقدم الاقطار العربية على طريق التخلص من التبعية وبناء التنمية المستقلة" موزعة على عشر مجموعات : التبعية الاقتصادية والغذائية والثقافية والمعلوماتية والعسكرية والسياسية، اضافة إلى هامش المناورة والتعاون الاقليمي والتعاون مع بقية العالم الثالث(57). والنتيجة العامة، اعتماداً على حالات مصر والجزائر والسعودية، أن هذه التبعية، رغم الاختلاف في درجتها وفي مدتها وجزرها، بقيت قوية وان التوجه الاستقلالي لم يصل إلى مرحلة يحول دون انتكاسة بالامكان دائماً ان تكون كاسحة وسريعة. هذه النتيجة العامة تنطبق والتقييم العام الذي تفضي إليه المقاربة الاجمالية لمحصلة الاوضاع العربية منذ الثمانينات. وهي نتيجة تجعل المؤشرات القطاعية تفقد أكثر بعض دلالاتها المسندة إليها، بل وقد تجعل منها، في بعض الحالات، مؤشرات موهلة أو "عديمة الذوق" : ما معنى، مثلاً، أن يكون توقع الحياة عند الولادة قد ارتفع في العراق احصا من 58،5 سنة 1995 إلى 62،4 سنة 1997 ؟ (58)

إن الحد من التبعية، كمبدأ تنموي، تم التعبير عنه طويلاً وبشكل أساسي في مستويين أساسيين هما المستوى الاقتصادي والمستوى الثقافي والايديولوجي. ولقد أعادت إليه العولمة في التسعينات مسألتين: الأولى مسألة الدولة التي ينظر إليها التوجه الاستقلالي من زاوية السيادة الوطنية وأصبح يدعو في تناولها، بشكل أو بآخر، إلى أن تستعيد الدولة قوتها المعيرة عن هذه السيادة خارجياً وإلى أن لا تنسحب من فضاءات مهامها التنموية داخلياً (59). وأما الثانية فمسألة الأمن القومي، في معناه الواسع، والذي أصبح يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الإرادة السياسية الجماعية لحياء مشروعه ولتنفيذ معاهداته واتفاقياته العربية. فهو "بواجه مجموعة من التهديدات والمخاطر هي وليدة ضعفه وانكشافه وطني مفهومه وعطالة احكامه وتوقف اجهزته. وهو ما أدى إلى أن تسعى كل دولة عربية إلى البحث عما يضمن لها أمنها والدفاع عنها، سواء بقواها الذاتية او بالاستعانة بقوى أجنبية" (60). أما فيما يتصل بالأمن العسكري تحديداً فهو قطري لا يخضع لأي اعتبار قومي جماعي، بل انه موجه في اقطار كثيرة ضد اقطار عربية أخرى. إن "حوالي نصف الدول العربية التي يشكل حجم انفاقها العسكري أكثر من 50% من جملة الانفاق العسكري العربي هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية أخرى" (61). لهذا فان مؤشر "عدم التوازن بين الانفاق العسكري واستعمال الموارد، كما تسميه تقارير التنمية البشرية، مقبول في المطلق، ولكنه يبدو مفرطاً عندما لا يأخذ بعين الاعتبار وضع الأمن القومي: صحيح ان نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي الاجمالي او إلى الانفاق في مجالي الصحة والتعليم هي في مجموعة البلدان العربية مرتفعة، مقارنة بما هي عليه عالمياً أو داخل البلدان النامية نفسها، ولكنه صحيح أيضاً ان هذه النسبة اقل مما هي عليه في اسرائيل وحدها: ففي سنة 1985 كانت نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي 12% عربياً و 21،2% في اسرائيل. وهذه النسبة في اسرائيل لا يوجد ما هو ارفع منها في قطر عربي باستثناء العراق (25،9%). وفي سنة 90 و 91 كانت نسبة الانفاق العسكري إلى الانفاق في الصحة والتعليم 108% عربياً و 106% في اسرائيل. ويعود ارتفاع هذه النسبة عربياً الى ارتفاعها، أساساً، في بلدان «المواجهة» وبعض بلدان الخليج. (62)

2 - الحريات والحقوق :

هذا المقوم واسع التفرع ويتم التعبير عنه بمفاهيم مركبة مختلفة كالديمقراطية والمجتمع المدني والحريات العامة وحقوق الانسان. واذا كان بالامكان الحديث عن "مبدأ حاكم" للتنمية بمعنى "رأس الخيط" فيها، كما يراه الفكر التنموي العربي، فيمكن القول بأن مبدأ الاستقلال الذي حكم تنمية الستينات والتسعينات تراجع امام مبدأ الديمقراطية الذي يسود منذ عقدين.

لقد تصدّر المطلب الديمقراطي، منذ أواسط الثمانينات، قائمة «المطالب التاريخية الكبرى للأمة العربية» (63)، بل لقد رأى البعض فيه بعض المقايضة بمطالب كان يبدو، سابقاً، أنه لا تنازل عنها (64). لقد كانت الحريات والحقوق، وخاصة في صيغتها الديمقراطية، من أولى المسائل العربية التي «تصالحت» معها وفيها مختلف النزعات الفكرية والأيديولوجية العربية.

ومعلوم ان الكتابات العربية - وان سلّمت بـ "حاكميّة" الديمقراطية - اختلفت كثيراً في مضامينها وطرحت مسألة "خصوصياتها" العربية الاسلامية. وعند ربط ذلك بالنزعة القوية الى تأكيد الخصوصية الثقافية تتبين الصعوبات التي يمكن ان تعترض وضع مؤشرات عربية للديمقراطية. على أن التوجهات الكبرى، من منظور عربي كلّي دائماً، تلتقي حول "ضرورات" عربية من نوع تلك التي حددها سمير امين في "برنامج الاصلاح الديمقراطي للمجتمع العربي": احترام المصالح الاجتماعية المختلفة لمجموع الفئات المشتركة في البنيان الاجتماعي - ربط مشكلة الديمقراطية بالمشكلة القومية - ربط الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية - تكملة معاصرة المجتمع من خلال اعلان فصل الدولة عن الدين أي اعلان مبادئ العلمنة (وهذا البند هو الاكثر اثاراً للتحفظ عند البعض) - الاخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة - جعل السلطة السياسية نائماً لاختيار الجماهير من خلال ممارسات سياسية فعلية - اعادة النظر في نظم الحياة الاجتماعية. (65)

ليس ممكناً ولا مجدياً هنا استعراض التفريعات التي تغطيها الحريات والحقوق والتي يمكن رصدها بسهولة في الادبيات العربية. المهم هو أن هذه الحريات والحقوق اصبحت اليوم في الدراسات العربية "مدخلاً" أساسياً لتقييم المرحلة التنموية بآليات قياسية. من ذلك، مثلاً، محاولة نادر فرحاني، الذي انطلق من اعتبار "الكتابات العربية المعاصرة خير شاهد على ذبوع تبنّي مطلب تعزيز حقوق الانسان وصيانتها. ويبرّر تبنّي هذا المطلب، في حدّ ذاته، اعتماد مدخل حقوق الانسان لتحديد مفهوم عربي لنوعية الحياة. ويعضد من مشروعية اعتماد مدخل حقوق الانسان لتحديد مفهوم عربي لنوعية الحياة أن الوطن العربي يواجه اشكالية تتسلل في تردّي اوضاع حقوق الانسان، وتوقع تفاقم التردّي في المستقبل المنظور، من ناحية، وفي ضعف جهد تعزيز الانسان وحماية حقوقه في الوطن العربي، من ناحية اخرى" (66). وقد اقترح ثلاثين عنصراً او مؤشراً غطت جوانب متنوعة من الحريات والحقوق الفردية والجمعية والقومية. ورغم ان هذه المحاولة بقيت في حدود الكمي فإن فائدتها في أنها جسّمت امكانية قياس الحريات والحقوق التي تتحاشاها التقارير الدولية لاسباب معلومة.

إن تفرّغ الحريات والحقوق في مستويات ومجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية لا ينفي أن أغلبها تشترك في ضرورته، واقعاً أو طلباً، كل مجتمعات العالم. لكن العالم العربي له منها ما قد لا يبدو من اولويات مناطق أخرى أو هو غير وارد فيها بنفس التواصل والالحاح، مثلما هو الأمر بالنسبة لحقوق الشعوب.

إن حقوق الشعب العربي ليست "إضافة" لحقوق الإنسان بل هي في صلب الرؤية التنموية - النهضوية التي لا ترى الفصل بين النوعين في الحقوق، باعتبار أنه من الصعب أن تكون للإنسان حقوق في مجتمع دون حقوق. وقد يوضح هذا مبرر اعتبار الاستقلال من التبعية مقوماً من مقومات التنمية العربية. ثم إن تاريخ المجتمعات العربية نفسه يؤكد أن الحريات والحقوق، ملخّصة في الديمقراطية، تمّ بناؤها واكتسابها في سياق من الاستقلال، بل وفي السلم مع الخارج، إضافة إلى عوامل الفعل الاجتماعي. إن حقوق الشعب العربي هي أيضاً منفردة تمتد وتقتصر حسب الزاوية المنظور منها إليها. نادر فرجاني لخّصها في: التحرير وتقرير المصير - التوحيد القومي - التنمية المستقلة - صيانة الأمن القومي، معتبراً أنها القسم الذي يمثل في الحقوق والحريات "خصوصية عربية" (67). وليس من شك في أن الهيمنة المتزايدة إلى حد التدنّيل والحصار والوجود العسكري تجعل من هذه الحقوق عنصراً مرشحاً بقوة لأن يتحوّل إلى مؤشرات تنموية ومصيرية.

يبرز أيضاً ضمن الحريات والحقوق مطلب المشاركة الشعبية الفاعلة التي تتجاوز المشاركة الشكلية وأشكال التهريج التي تهدف إلى تأطير المجتمع المدني وإلى انقضاء الفعل الشعبي أو تقييده فيه. وهي كلها، كما يتضح في البلدان العربية، أشكال لا تؤدي إلى ديمقراطية المجتمع بل إلى عرقلة صيرورتها. هنا أيضاً يجب أن يكون التقييم في مستوى محصلة هذه الصيرورة لا في مستوى الإجراءات القابلة للانتكاس أو في مستوى الشعارات الرسمية المرفوعة ولو كانت في اللوائح والدساتير.

وما دنا في استخراج الضرورات العربية فإن الإشارة وإردة إلى ظاهرة الفساد (Corruption) المتفاقمة عربياً: إن مفهوم "الحكم السليم" (bonne gouvernance)، بقطع النظر عما يتضمنه من تحويل النظر عن طبيعة السلطة إلى إدارتها، تشير "السلامة" فيه إلى ظاهرة الفساد التي بدأت تنتشر. وهي ظاهرة تكتسي طابعاً خطيراً في مجتمعات لا توجد تقاليد ولا قوانين يمكن أن تحدّ منها. ومثلما أوجدت مؤشرات للانحراف واللكوارة فإن إيجاد مؤشرات للفساد أصبح أمراً ضرورياً في البلدان العربية. وقد بدأ مفهوم الفساد يتردد في بعض الكتابات العربية كمنهج أساسي في المعالجات

التنموية(68)، كما أورده تقرير التنمية البشرية منذ عام 1991 : "ولما كان الفساد غالباً ما يحدث على أعلى المستويات ويحيط بالصفوة من الأغنياء وذوي النفوذ فقد يكون من الصعب على المواطنين كشفه وفضحه. ولذلك فقد يكون هناك دور لمنظمة دولية يمكن ان تعمل طبقاً للمبادئ التي تطبقها منظمة العفو الدولية".

قد يكتسي هذا المجال أهمية خاصة باعتبار ما جرى من عادة إحالة " الاجتماعى " إليه، بدءاً بممارسة الحقوق المدنية والسياسية، ومروراً بالأسرة والعمل وكل ما يتصل بالرعاية والخدمات الاجتماعية. وسواء نظر إليه كقطاعات أو من وجهة محصلته، كما هو الشأن هنا، فإن الرهان فيه كبير، خاصة وأنه حامل اساسى للحركات الاجتماعية ولتعبيراتها المتنوعة.

وإذا كانت مؤشرات بعض الأنشطة والخدمات متداولة، بقطع النظر عن مصداقيتها، فإن ما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية لا تتوفر عنه إلا معطيات متفرقة، سواء كانت كذلك التي تعرضها التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الانسان أو منظمة العفو الدولية أو، إلى حد ما، تقارير التنمية البشرية. ورغم التفاوت بين البلدان العربية - وهو تفاوت تحظى فيه بعض البلدان كمصر وتونس والمغرب والاردن ولبنان بمكانة افضل من غيرها - فإن الاجماع قائم على أن حقوق الانسان في مجموع هذه البلدان غير متوقرة، بل وأبسطها، في كثير منها، مهدور. هناك ما يشير إلى التوجه نحو رد الاعتبار للرأي العام، خاصة تحت ضغوط خارجية، ولكن أكثر السيناريوهات العربية احتمالاً في المستقبل هي تلك التي سيودي فيها تواصل تردى الأوضاع الاجتماعية إلى التعبير الاحتجاجي القوي قبل أن يتسع المشروع الديمقراطي البطيء إلى التعامل المناسب مع الاحتجاج.

3 - العدالة الاجتماعية :

إن العقدين الاخيرين بينا بوضوح قوة تدخل العوامل الخارجية في تشكيل النظام الاجتماعي في البلدان العربية. لقد نفذت هذه البلدان اصلاحات هيكلية على حساب المسألة الاجتماعية التي تم "تأجيل" معالجتها. ولذلك فإنه في الوقت الذي عملت فيه البلدان العربية على "تكييف" اقتصاداتها وعلى "التأهن" لمنافسة كانت نسبة الفقر والبطالة وعدم اشباع الحاجات الاساسية ترتفع فيها، في الجملة وينسب متفاوتة.

وقد تنبه أول تقرير للتنمية البشرية لعام 1990 إلى الانعكاسات السلبية لبرامج الإصلاح العملاقة على الدول النامية، مشيراً إلى ما سببته من انعكاس في التنمية البشرية - خلال الستينات والسبعينات، إذ «رغم اجراءات التكيف الصارمة ظلت هذه البلدان تعاني من الاحتلال الشديد في نهاية الثمانينات». وفي بعض المناطق كإفريقيا انخفض نصيب الفرد من الدخل في البلدان التي طبقت فيها برامج اصلاح قوية بنفس معدل انخفاضه تقريباً في البلدان التي كانت برامج الإصلاح فيها ضعيفة أو التي لم تطبق فيها برامج اصلاح على الاطلاق" (70). وفي كثير من البلدان النامية التي نفذت برامج الإصلاح ارتفع معدل سوء التغذية لدى الاطفال وتباطأ التقدم في الحد من معدلات وفيات الرضع أو انعكس وانخفضت القوة الشرائية، الخ... (71)

وامام قلة المعطيات والاحصاءات المتصلة بتوزيع الدخل القومي وتوزيع الفرص والخدمات حسب الطبقات والشرائح الاجتماعية، وخاصة على مستوى العالم العربي، لا يمكن غير الاكتفاء بالاستنتاج العام الذي تخفي خطورته المعدلات، وهو أن التفاوت الاجتماعي يتفاقم، منذ الثمانينات، لسبب بديهي وهو أن تراجع الدولة عن بعض فضاءات القطاع العام من ناحية والخصخصة وحرية السوق من ناحية أخرى تمكن الأغنياء من تحقيق زيادات واسعة في ثرواتهم ومن ازاحة الأضعف، وبالتالي من توسيع المسافة بينهم وبين الفقراء.

إن المؤشرات العامة للتفاوت الاجتماعي والتي أشرنا سابقاً إلى البعض منها، استناداً إلى تقارير التنمية البشرية - ومنها، مثلاً، أن زيادة الدخل الفردي بحوالي 3% سنوياً خلال الفترة الممتدة من 1961 إلى 1993 لم تمنع وجود حوالي 73 مليون عربي تحت خط الفقر - مرشحة للارتفاع ما دام هناك عجز عن إيجاد كوابح للتفاوت الاجتماعي المتفاقم. هناك بعض البلدان العربية لها سياسات في التضامن الاجتماعي وفي محاربة "جيوب الفقر" مثلما هو الحال في تونس (72)، ولكن المسافة بين الأغنياء والفقراء تتباعد في مجمل البلدان العربية ومعها المسافات الاجتماعية الأخرى، عبر البطالة وانخفاض الأجور - بما في ذلك تدهور وضع العمال - وتدني القدرة الشرائية وتفاوت الفرص في الخدمات الاجتماعية، الخ...

إن التنمية الاجتماعية - مهما كان تعريفها - لا يمكن أن تكون بدون الفئات الاجتماعية الفاعلة فيها. لذلك فإن مسألة العدالة الاجتماعية - وهي أساساً علاقة اجتماعية بين هذه الفئات - مسألة مصيرية. وكما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 فإن "انحطاط التنمية التي تتواصل فيها التفاوتات الخالية لا يمكن المحافظة عليها، فهي لا تستحق ذلك" (73). إن تواصل تفاقم التفاوت تعبر

عن جشع وقصر نظر المستفيدين من مردوده المباشر كما هو تعبير عن عدم اهتمامهم بما يتركون من شحنات الانفجار الموقوتة للأجيال اللاحقة.

ومهما يكن، فهنا أيضاً يحتاج الأمر إلى وضع مؤشرات تسمح مستقبلاً بمعرفة ادق للخريطة الاجتماعية في مستوى كل بلد عربي وفي مستوى العالم العربي ككل. إن المؤشرات العامة القائمة على المعدلات الوطنية ضعيفة الدلالة في هذا المجال، حتى ولو بافتراض مصداقيتها.

4 - العلم والتقانة

من الصعب العثور على مؤشرات مباشرة وأساسية في مجال العلم والتقانة في العالم العربي. ثم إن الأصعب من ذلك هو العثور على ما يتيح رسم المنظومة المعرفية لهذا المجال بالنسبة لمن يهمه النظر إلى ترابطات العلم والتقانة فيما بينهما داخل معرفة أوسع هي نفسها مندرجة في ثقافة أعم، بمعناها الفكري والانثروبولوجي، وقد تمتد باشكال وتعابير مختلفة في النسيج الاجتماعي. وإن الدراسات المتخصصة القليلة تفضي إلى معاناة الفجوة بين التطور العالمي السريع في العلم والتقانة من ناحية وبين محصلتهما العربية. وكما بين انفوان زحلان، فإن العالم العربي لا تنقصه الكفاءات، وخاصة من بين العلماء والمهندسين، ولكنه يشكو من عدم وجود المساندة الكافية للمعرفة العلمية والتقانية خصوصاً خارج الجامعات. لذلك فإنه رغم وجود أكثر من 150 جامعة وما يزيد عن الف وحدات ومراكز بحث، ورغم نمو سنوي بمعدل 9,5% في أعداد الحاصلين على الدكتوراه، ورغم أن العلماء في الاقطار العربية اسهموا لسنة 1996 وحدها بنحو 8000 بحث علمي في المجلات الدولية المحكمة - دون اعتبار المقيسين خارج العالم العربي والذين قد يبلغ انتاجهم الضعفين او ثلاثة اضعاف انتاج من هم داخله - فإن "معدل الابتكارات العلمية والتقانية الناتجة ذاتها في الاقطار العربية قريب من الصفر" (74).

إن صعوبات تطوير البحث العلمي والتقاني متنوعة. ومن هذه الصعوبات، بدرجة أولى، عدم الاهتمام الكافي به لعدم اتضاح مردوده، رغم أن «اسهام الانتاج المرتكز على العلم ازداد بشكل شديد. فهو اليوم يشكّل حوالي 80 إلى 90 بالمائة من الناتج القومي المحلي لمعظم البلدان الأوروبية. ومعنى ذلك أن البلدان التي لم تدخل العلم والتقانة على اقتصادها وثقافتها تكون قد وضعت نفسها على هامش الاقتصاد العالمي الجديد" (75). ومعلوم ان الانفاق العام على التعليم بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي هو في مجموع البلدان العربية ارفع ما يكون عالمياً (5,9% سنة 1985)،

بعد الانفاق العسكري (2،8% سنة 1988)، ولكن هذه النسبة ضئيلة في مجال البحث والتطوير. ففي عام 1992 كانت هذه النسبة في مصر 4،0% وفي الاردن 3،0% وفي الكويت 3،0% وفي المغرب 2،0% وفي كل من لبنان والسعودية وسوريا وتونس 1،0% وكانت ما بين 7،0% و 2،0% في باقي البلدان العربية(6).

من الصعوبات الاساسية أيضاً الفصل بين العلم باعتباره معرفة وبين التقانة كمنتوج يحصل عليه ولربما تطويره أو توطينه. هذا في حين أنه لا يمكن أن يتحقق هذا دون القدرة في ذلك. وكما أشار محمد رؤوف حامد فانه « إذا جرى التركيز فقط على اجراء تقدم تقاني، فمن المتوقع أن نفاجا بعد سنوات عدة يتأخر سرعة التقدم التقاني نتيجة غياب أو انخفاض المكوّن العلمي. وعندها ستكون التكلفة اكبر بكثير، حيث ستكون التكلفة مزدوجة، وذلك لسببين: السبب الأول سيكون تكلفة التأخر في احراز التقدم التقاني، والسبب الثاني هو ما سيكون قد جدّ من ارتفاع في تكلفة التقدّم العلمي»(77).

ومثلما هو الحال في كل المقومات التي تعرّضنا إليها تبدو الحاجة الماسة هنا إلى بناء مؤشرات مباشرة خاصة بالعلم والتقانة. وهي مؤشرات قد تعين على رصد بعض الظواهر اللافتة للانتباه من نوع تراجع حصة مصر عربيا في اجمالي المنشورات العلمية (من 67% عام 1967 إلى 37% عام 1990) وارتفاع حصة دول مجلس التعاون الخليجي (من 2% إلى 36% خلال الفترة نفسها). وقد اقترح محمد رؤوف حامد قائمة أولية للمؤشرات العلمية التقانية تضمنت تسعة عشر مؤشراً يمكن إضافتها أو اضافة مثلها إلى المؤشرات التقليدية التي كثيرا ما نجدتها ضمن مؤشرات التنمية البشرية أو الاقتصادية، وذلك في اتجاه بناء "نموذج عربي في الاستنهاض العلمي التقاني"(78).

ومهما كانت هذه المؤشرات فانه لا يمكنها، من وجهة نظرنا، عدم اعتبار الحامل الأول للمعرفة وهو اللغة. ان مسألة اللغة من المسائل المستعصية حقاً في العالم العربي. وأغرب ما فيها أنها أقرب إلى التناسي أو الاهمال. هذا في حين ان المجتمع العربي يتزايد عجزه عن التعبير عن نفسه ببلغته "الوطنية" أو "القومية" في مختلف مستوياته: من المستوى الفكري أو العلمي الى مستوى التخاطب في الحياة اليومية. ان وضع اللغة العربية في البلدان العربية من ابرز مؤشرات "تنمية التخلف". وقد الحقت بها "حرية" السوق اضراً فادحة. ويكفي في ذلك ان نقرأ الشارع العربي. أليس، اذاً، من غرابة المؤشرات التنموية ان لا تكون اللغة من بينها؟ و المسألة اللغوية بعد أن بحثت،

خلال الستينات والسبعينات، عن مبررات معرفية، في اطار النقاش حول التعريب، تراجعت لتستقر كمسألة هوية فقط. وهو تراجع يناسب التعامل السياسي الرسمي مع اللغة العربية، حيث يتم الالتجاء اليها، اضطراراً، لمخاطبة الجماهير او لشدّ الجاليات الى الأوطان. وعند الالتجاء على اهمية المؤشر اللغوي فانه من المبتذل تكرار ما هو مفروغ منه من أن تطوير اللغة العربية واعتمادها لا يتعارضان وضرورة التمكن من لغات أخرى لم يعد بالامكان الانتساب الى عالم المعرفة بدونها. يبقى ان نشير إلى أمرين : الأول ان التركيز على العلم والثقافة الذي قد تحوله نفعية السوق إلى "ايدولوجيا" طاغية لا يتضمن اختزالاً لمجال المعرفة الواسع، بما في ذلك العلوم الانسانية والاجتماعية التي تحتاج، هي الاخرى، الى الجهد والتطوير لتساهم اكثر في فهم الواقع وتفسيره. والأمر الثاني هو ان المعرفة، بوجه عام، هي حقل ذو حساسية خاصة في العالم العربي الذي يثير بشكل حاد مسألة الهوية وما يرتبط بها من خصوصية وقيم وتوطين، الخ... وقد وصل هذا الأمر الى حد القول بـ « ضرورة ادماج عنصر الهوية في الموارد البشرية » (79).

5 - التكامل العربي :

إن تناول التنمية الاجتماعية، من منظور عربي كلي، لا يمكن أن يرى هذه التنمية دون "فضاء" عربي. وإنه لمن المفارقات ان لا يورد التكامل العربي كمقوم من مقوماتها الاساسية. معلوم ما أحاق بمشروع الوحدة العربية، بل وبفكرتها أيضاً. ومعلوم كذلك أن الجهاز المفاهيمي المتصل بها قد عدلت منه كثيراً "واقعية" الواقع العربي. ومع ذلك تستمر بعض المقولات في الكتابات التنموية العربية ثابتة في أغلبها، رغم اختلاف مرجعيات ومقاربات أصحابها. ومن هذه المقولات قومية التنمية. إنه لم يعد هناك ذاك التقابل الحاد بين القطري والقومي في الفكر السياسي العربي. ولقد أصبح متداولاً ومقبولاً ان القومي يمرّ بالوطني، بل إنه لا يكون قوميًا دون مروره بالوطني. لذلك فان قومية التنمية في منطقة تتباين فيها المراحل والتجارب لا تقلل من شأن التنمية الوطنية وإنما تعني أن ينظر إلى هذه التنمية في محصلتها العربية أيضاً. أما المقولة الثانية فهي أن التنمية الوطنية لا تكتسب حذاً أدنى من المناعة والاستدامة إلاّ مندرجة في نظام اقليمي متكامل. ولا اعتبارات ثقافية اجتماعية وجيوسياسية مصرية فان الاندراج في نظام عربي تكاملي هو الانسب. وقد قامت على ذلك مشاريع ومعاهدات عربية يبدو انها تلاشت، ولكن مبرراتها مازالت قوية بل وزادت قوة في الاوضاع العربية الراهنة. وبقطع النظر عن الآليات والاجراءات المقترحة وعن أولويات المراحل ومجالاتها فان المبررات النظرية للتكامل العربي، كضرورة تنموية، بدأت تتجرد من عناصرها الابدولوجية التقليدية وتكتسب مصداقية المقاربة العلمية.

إن الامكانيات المتاحة للعالم العربي، بما في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية، والتي أطال المتخصصون العرب في ابراز تكاملها هي امكانيات لو قدر لها أن تتفاعل عبر الحدود الحالية لفسحت المجال أمام دينامية اجتماعية غير مسبوقه تجد فيها مقومات التنمية ميكانيزمات تحققها.

إن النظرة العربية للمستقبل لم تنفصل يوماً عن ثنائية التكامل والتنافر. ومهما قيل اليوم عن محاولات الاستشراف السابقة وعن السيناريوهات التي بنتها فهي تعبير عن مدى حضور هذه الثنائية، بصيغ مختلفة، في الفكر التنموي - النهضوي العربي. وليس من شك في أن ابرز جهد عربي جماعي تم بذله في هذا المجال هو « مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي » الذي انجزه، خلال سبع سنوات، مركز دراسات الوحدة العربية. واقد ادى اعتماد معيار شكل العلاقة بين البلدان العربية الى اقتراح ثلاثة مشاهد او سيناريوهات مستقبلية : الأول مشهد التجزئة الذي يفترض استمرار الاوضاع السائدة (حتى بداية الثمانينات، اذالك)، والثاني مشهد التنسيق والتعاون أو المشهد الاصلاحى، والثالث مشهد الوحدة العربية في شكلها الاتحادي او الفدرالي والذي يمثل "المسار التحويلي أو التغيير الجذري" (80).

إن كل ما سبق، اضافة الى منعرج حرب الخليج، يؤكد ان "أسوأ" السيناريوهات المحتملة قد زادت سوءاً! لكن هذا لا يقلص من أهمية التكامل كمقوم أساسي من مقومات التنمية العربية، بل، بالعكس من ذلك، يزيد منها لسبيين : الأول هو أن التنمية تحمل البديل دائماً، والثانية ان التنمية في البلدان العربية لم تتبين قدرتها واستدامتها في غياب التكامل العربي.

خاتمة

ان المؤشرات القطاعية جعلت البلدان العربية، منفردة أو مجتمعة، تنتقل بين الاوضاع، سلبا وإيجابا، دون توقف : مؤشر برفعها وآخر يحد بها. ولقد وردت أمثلة كثيرة عن ذلك. لكن هذه المؤشرات - حتى ولو سميت « بشرية » - لم تستطع ستر الركود أو الانتكاس الذي عرفته هذه البلدان، منفردة أو مجتمعة. إنها، في نهاية الأمر، تصب - رغم تقلباتها - في نتائج المنظور الكلي. وإذا كانت لا تسعى إلى ربط نتائجها الجزئية بهذه المحصلة الكلية فذلك لاسباب اجرائية سياسية، بدرجة أولى : إكساب النتائج الجزئية أهمية « الانجاز ». والأكثر من ذلك هو تحويل الجزئي من الخدمات القطاعية إلى "تنمية اجتماعية" ولربما إلى "تنمية شاملة"، كما هو الشأن في الخطاب العربي الرسمي.

ان هذا التمشي الذي يزداد إلحاحاً مع تراجع الحركات والمطالب الاجتماعية الكبرى، من ناحية، ومع تقلص ادوار الدولة التي أصبحت تتمسك، أكثر من أي وقت مضى، بما هو "اجتماعي"، من ناحية ثانية، إضافة إلى ما تملبه الضغوطات الخارجية من اجراءات، ليس مبرراً كافياً لتراجع المؤشر الاجتماعي إلى حدود دنيا تفصله عن محصلته المجتمعية. ومهما كان وزن هذا التمشي، سياسياً، فهو ليس مقبولاً، فكرياً. وقد تبين إلى أي حد يواجه الفكر التنموي العربي.

وبقطع النظر عما قد يثيره تعريف التنمية الاجتماعية كمحصلة لما يعتبره العرب أنفسهم مقوماتاً لتنمية مجتمعاتهم فإن ما يبقى، في كل الحالات، حاجة ملحة هو التفكير جدياً في وضع مؤشرات لهذه التنمية يقوم على جهد علمي جماعي عربي. وليس من شك في ان هناك ما يكفي من الكفاءات العربية لسد هذه الحاجة.

المواامش

- (1) Rapport mondial sur le développement humain 1999، ص 3 :
ويشار إليه، لاحقاً، وإلى غيره من تقارير التنمية البشرية الصادرة بالفرنسية بـ : Rapport، مع ذكر السنة.
- (2) Rapport 1998، ص 2.
- (3) المرجعان السابقان، على التوالي، ي ص 3 و ص 32. وقد كان التفاوت، في دخل الفرد، بين أغنى بلدان العالم وبين أفقرها في حدود 3 مرات سنة 1820 ثم أصبح 7 مرات سنة 1870 و 11 مرة سنة 1913 (Rapport 1999، ص 3).
- (4) Rapport 1998، ص 33.
- (5) اعتبرت مجلة لاكسبريس الفرنسية، سنة 1997، ان "سادة العالم الفعليين" هم عشرة. ذكرت اسماءهم كمتحكمين في الكمبيوتر والدواء والمال والطاقة والرياضة والرأي العام والغذاء والجو والصورة والصوت، انظر : Les vrais maîtres du monde, L'Express, 14-20 Août 1997.
- (6) Rapport 1997، ص 1.
- (7) المرجع نفسه، ص 26.
- (8) المرجع نفسه، ص 27.
- (9) Rapport 1995، ص 25.
- (10) Rapport 1990، ص 24.
- (11) Rapport 1997، ص 7.
- (12) Rapport 1999، ص 25.
- (13) Rapport 1995، ص 17.
- (14) Rapport 1998، الاطار 4.1، ص 24.
- (15) Rapport 1995، الاطار 2.1، ص 18.
- (16) Rapport 1998، الاطار 5.1، ص 24.
- (17) المرجع نفسه، ص 25.
- (18) Rapport 1995، الاطار 2.1، ص 18.

(19) Rapport 1990، ص 10.

(20) المرجع نفسه، ص 46. وبالنسبة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، انظر، بالخصوص، تقرير التنمية البشرية لعام 1996.

(21) Rapport 1998، الجدول ص 227.

(22) تقرير التنمية البشرية لعام 1996، جدول ص 38.

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القضاء على الفقر، العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، 1997، ص 18 و 31. والتقديرات المتوفرة عن البطالة في البلدان العربية هي، حوالي 1990، كما يلي : 5،7% في سوريا وحوالي 12-14% في مصر و16% في المغرب وتونس و 18،8% في الاردن و 23،8% في الجزائر و 33% في العراق و 48% في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتقدر نسبة البطالة في مجموع البلدان العربية من 1،5% إلى 20%. المرجع نفسه، ص 31.

(24) Rapport 1997، الجدول ص 229.

(25) Rapport 1997، ص 24.

(26) انظر، Rapport 1999، الجدول ص 134-137.

(27) بقية البلدان العربية غير الواردة في الجدول رقم 3 هي : لبنان (12) - الاردن (8) - السودان (4) - الصومال (2-) - الامارات (9) - الكويت (13-) - ليبيا (17-) - تونس (19-) - سوريا (19-) - موريطانيا (22-). انظر، تقرير التنمية البشرية لعام 1996، الجدول ص 111.

(28) Rapport 1999، الجدول ص 138 - 140.

(29) انظر، المرجع نفسه.

(30) Rapport 1995، ص 84.

(31) العملاقان هما : التنمية البشرية في الوطن العربي (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995 وكتاب جلال أمين، العولمة والتنمية العربية. من حملة نابليون إلى حولة الأوروغواي : 1798 - 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.

(32) التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، التقرير الختامي للندوة، ص 474.

(33) المرجع نفسه، ص 478. ما تضمنته التقرير الختامي للندوة هو "ضرورة الشك في مدى جدية اطلاق شعار التنمية البشرية، خصوصاً اذا كان الغرض الضمني لاطلاقه هو تغطية انعكاسات سياسات الاصلاح الهيكلي في ما تؤدي إليه من هدر للموارد".

- (34) ذكر جلال أمين مثلاً لورقة أعدها خبيران من صندوق النقد الدولي تنصب مباشرة على الوطن العربي ولكن لم يرد فيها من بين 49 مرجعاً إلا خمسة مراجع لاقتصاديين عرب أربعة منهم يعملون في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وخامسهم مدير تنفيذي سابق. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مرجع سابق، الهامش ص 141.
- (35) اسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً : حالة كوريا الجنوبية، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 192.
- (36) المرجع نفسه، ص 141.
- (37) المرجع نفسه، ص 149.
- (38) ذكر جلال أمين أمثلة عن هذه المصطلحات والتعابير "البعيدة جداً عن الحياة الواجب". انظر المرجع نفسه، ص 144 - 145.
- (39) نادر فرجاني، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 47.
- (40) الامانة العامة لجامعة الدول العربية - الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة : الدراسة الأساسية، الاطار العام - تقييم الواقع التنموي - التوجهات المستقبلية، 1985، ص 28.
- (41) رمزي زكي، انماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية : الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثيبت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 25 - 26.
- (42) المرجع نفسه، ص 224.
- (43) المرجع نفسه، ص 225.
- (44) سمير أمين، شروط انتعاش التنمية، ضمن دراسات في التنمية العربية : الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 163.
- (45) جلال أمين، تعقيب على خالد احمد خالد، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 388.
- (46) Rapport 1990، ص 11.
- (47) انظر، مثلاً، محمد عابد الجابري، الروافد الفكرية العربية والاسلامية لمفهوم التنمية البشرية، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق.

- (48) محمد الأمين فارس، تعقيب على بحث جورج القصيفي، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 101.
- (49) نادية حجاب، كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 35.
- (50) جلال أمين، تعقيب على بحث خالد احمد خالد، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 384.
- (51) علي نصار، تعقيب على عثمان محمد عثمان، ضمن التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 151.
- (52) انظر، مثلاً، صادق جلال العظم، استجواب اخبار الادب القاهرية، 3 أكتوبر 1999.
- (53) تقرير التنمية البشرية لعام 1996، ص 72.
- (54) لكن غياب التعريف ترك المجال لبعض الاجتهاد. وعلى سبيل المثال فإن دراستين مقدمتين للاسكوا، بمناسبة مرور خمسة وعشرين عامًا على تأسيسها، يوشران على مدى اللبس في فهم ما هو اجتماعي: فدراسة رياض طباره عن «التنمية الاجتماعية» تكتفي بما هو معتاد في قطاعاتها: السكان - الزواج والاسرة - التعليم - القوى العاملة - الصحة. أما دراسة أحمد يوسف أحمد عن تطور المؤسسات فإن «القضايا الاجتماعية» تشمل الهجرة والآثار الاجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي وتطور المجتمع المدني. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منطقة الاسكوا: خمسة وعشرون عاما 1974 - 1999، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيروت 1999.
- (55) اسماعيل صبري عبد الله، العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة) ضمن العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 372.
- (56) ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989.
- (57) المرجع نفسه، ص 66 وما بعدها.
- (58) مقارنة بين Rapport 1998 (جدول 1، ص 150) و Rapport 1999 (جدول 1، ص 136).
- (59) انظر، مثلاً، حسام عيسى، دور الدولة، ضمن المؤتمر القومي العربي الثامن: حال الامة العربية، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
- (60) هشام الكيلاني، الامن القومي العربي، ضمن المؤتمر القومي العربي الثامن، مرجع سابق، ص 294.

(61) المرجع نفسه، ص 301.

(62) Rapport 1998، مقارنة بين الجداول 19 و 38 و 47.

(63) جاءت هذه المطالب الكبرى في مقدمة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، كما يلي: الديمقراطية في مواجهة الاستبداد - العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال - الوحدة العربية في مواجهة التجزئة - الاستقلال في مواجهة الهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني - التنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوّه والتبعية - الاصالة الحضارية في مواجهة التغريب والمسح الحضاريين.

(64) انظر الطاهر لبيب، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

(65) سمير أمين، ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ضمن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 319 - 320.

(66) نادر فرحاني، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 49 - 50.

(67) المرجع نفسه، ص 57 - 58.

(68) ظهر مفهوم الفساد في فهرس كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق. أما تقرير لجنة التنمية للمؤتمر القومي العربي السابع (1997) فقد كانت من توصياته «إطلاق حملة عربية واسعة لمقاومة الفساد»، المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 404. وهناك مشاريع بحثية عربية بدأت تتبلور لتتناول ظاهرة الفساد.

(69) تقرير التنمية البشرية لعام 1991، ص 71.

(70) Rapport 1990، ص 37.

(71) المرجع نفسه، انظر "انتكاس التنمية البشرية"، ص 37 وما بعدها.

(72) انظر الاشارة إلى التجربة التونسية في Rapport 1999، ص 90.

(73) Rapport 1994، ص 20.

(74) انطوان زحلان، حال الوطن العربي في العلم والتقانة، ضمن المؤتمر القومي العربي

السادس: الوثائق - القرارات - البيانات، بيروت 1996، ص 319.

(75) المرجع نفسه، ص 312.

(76) المرجع نفسه، ص 327.

(77) محمد رؤوف حامد، العلم والتقانة، ضمن المؤتمر القومي العربي الثامن، مرجع سابق، ص 504.

(78) المرجع نفسه، ص 513 - 514.

(79) التنمية البشرية في الوطن العربي، التقرير الختامي، مرجع سابق، ص 472.

(80) انظر، خير الدين حسيب (مشرف)، مستقبل الأمة العربيّة : التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1988.



